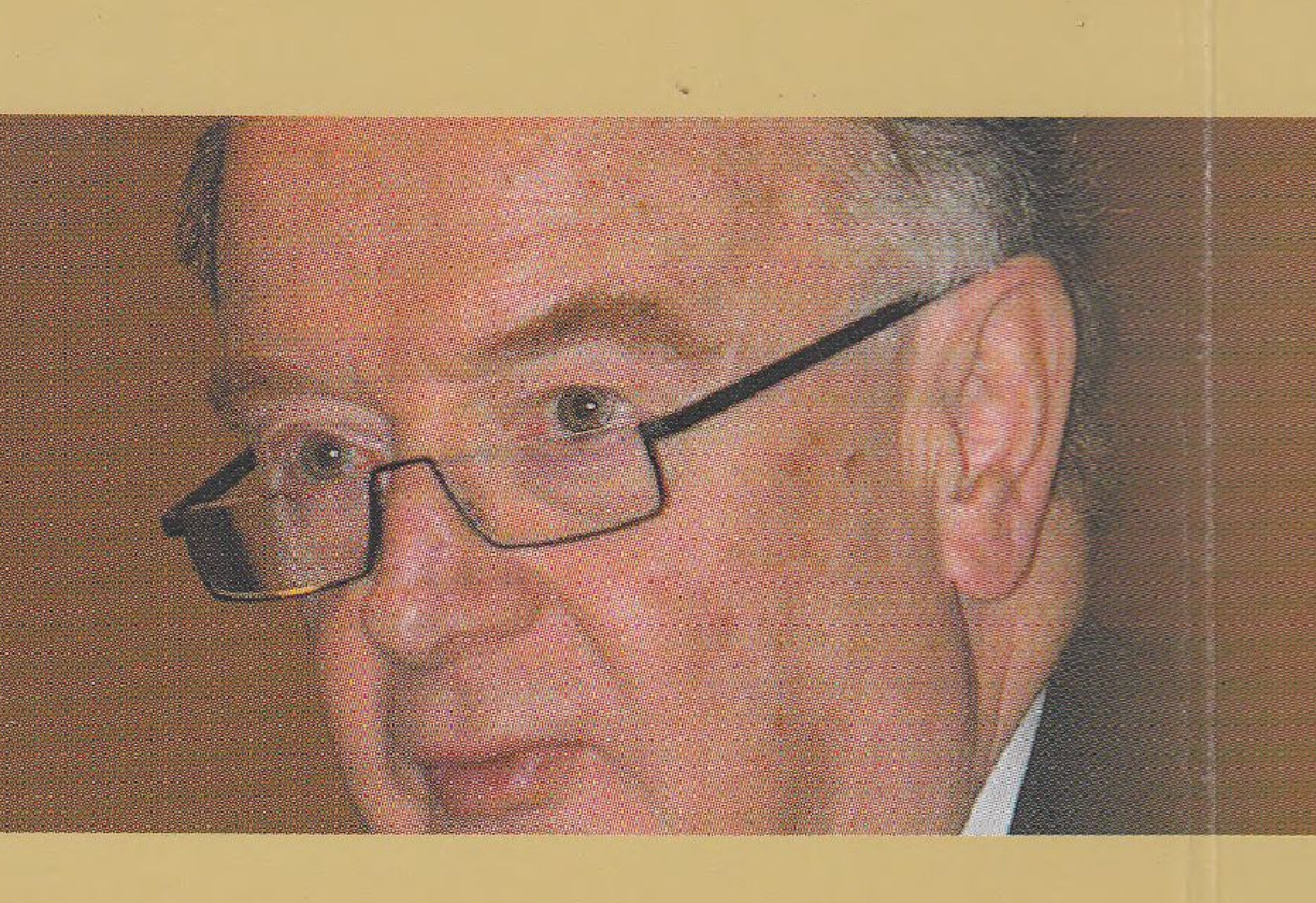
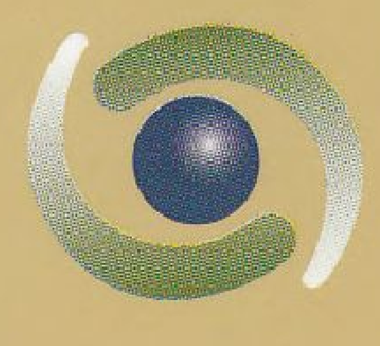


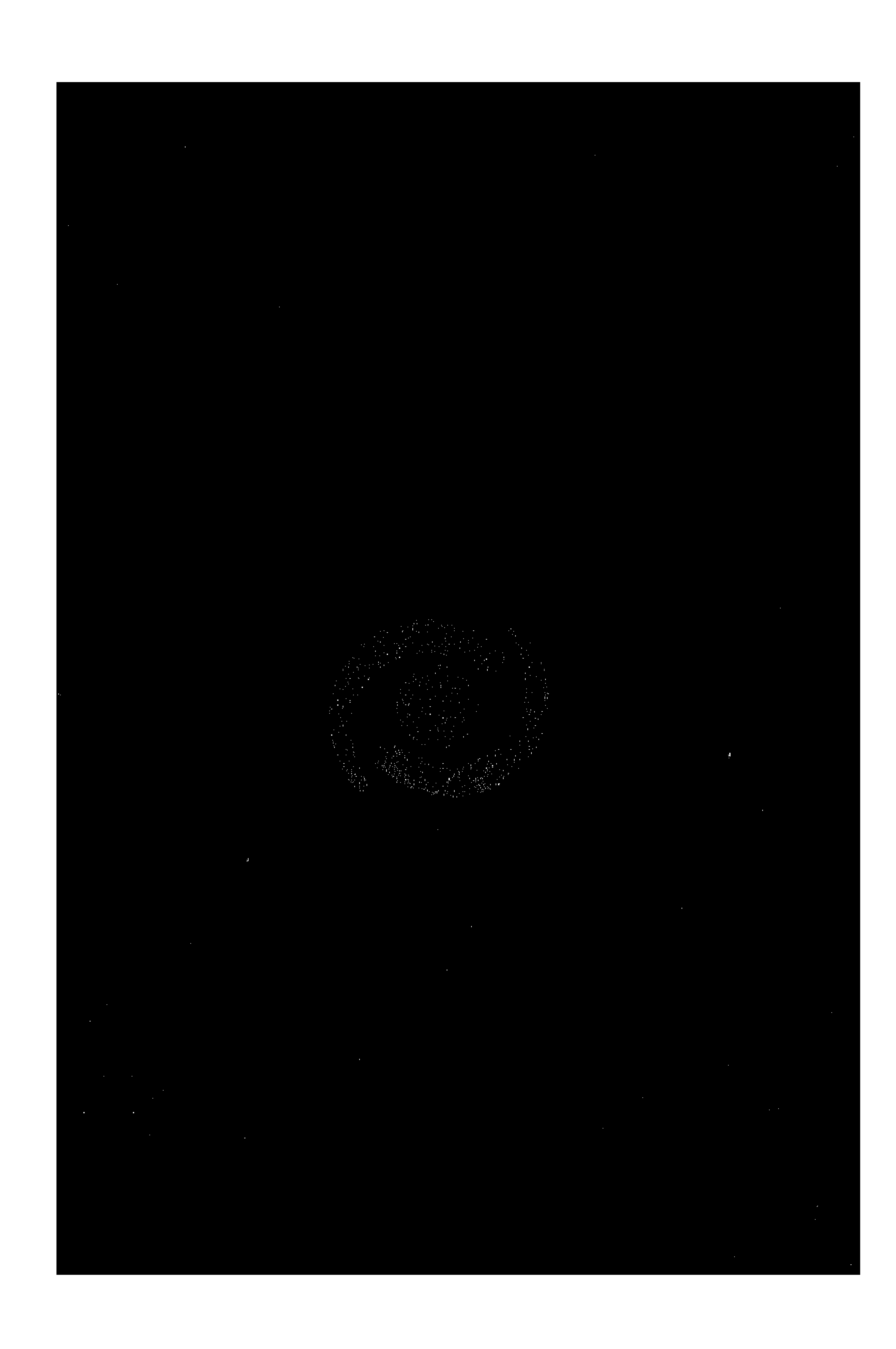
جـورج سامبايو
الممثل الأعلى للأمم المتحدة لتحالف الحضارات

الطريق من مدريد إلى إسطنبول وما وراءها









الطريق
من مدريد إلى إسطنبول
وما وراءها

مكتبة الإسكندرية بيانات الفهرسة- أثناء – النشر (فان)

[The Road from Madrid to Istanbul and Beyond]. Arabic

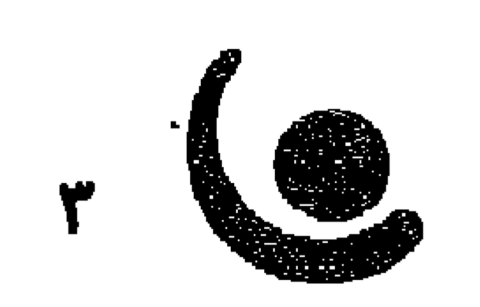
الطريق من مدريد إلى إسطنبول وما وراءها / جورج سامبايو (الممثل الأعلى للأمم المتحدة لتحالف الحضارات).
— الإسكندرية، مصر : مكتبة الإسكندرية، 2009.

ص. سم.
تدمك 978-977-452-159-1
ترجمة لكتاب The Road from Madrid to Istanbul and Beyond

1. العلاقات الخارجية — جوانب ثقافية. 2. العالم الإسلامي — العلاقات الخارجية — العالم الغربي. 3. العالم الغربي — العلاقات الخارجية — العالم الإسلامي. 4. العلاقات الدولية، 1989- 5. الإرهاب — مكافحة — التعاون الدولي أ. سامبايو، جورج. ب. تحالف الحضارات (الأمم المتحدة) ج. مكتبة الإسكندرية. د. العنوان.

ديوي- 303.482 2009417374

ISBN 978-977-452-159-1
رقم الإيداع: ٢٠٠٩/٢٠٠٨١



قائمة المحتويات

مقدمة النسخة العربية

تعد قضية تحالف الحضارات من أبرز القضايا الثقافية التي يتردد صداها الآن في العديد من الحوارات واللقاءات الفكرية على النطاق العالمي، في حين هدأت حدة الأصوات القائلة بأن الحضارات في تصادم حتمي، وقد ظهر جليًّا للجميع ضرورة التكاتف في مواجهة التحديات العالمية، بغضّ النظر عن نوع الثقافة أو العرق أو الدين.

وجاءت فكرة الحوار بين الحضارات التي نادى بها محمد خاتمي رئيس جمهورية إيران آنذاك ردًّا على تعسُّف من نادوا بالصراع الحتمي. وتبنت الأمم المتحدة هذه الدعوة التي لاقت قبولاً عالميًّا واسعًا. ولكن لم يكن ذلك كافيًا، فنادى كلٌّ من رؤساء حكومتَي تركيا وإسبانيا؛ أردوغان وزاباتيرو، بالتقدم من الحوار إلى "التحالف بين الحضارات"؛ التحالف بمعنى الانتقال من الكلام إلى الفعل، والتحالف على تنفيذ مشروعات حقيقية تهدف إلى بناء أواصر التآلف بين الشعوب والثقافات. وتكونت مجموعة رفيعة المستوى، شرُفتُ بعضويتها، التي تضمنت أيضًا الرئيس محمد خاتمي، وأصدرنا توصياتنا في تقرير شامل بتاريخ ١٣ نوفمبر ٢٠٠٦ في إسطنبول.

ولا شك أن العالم سيواجه العديد من المشكلات في سبيل إقناع الجميع بحتمية نبذ الأفكار الرامية إلى التعصب والتطرف والإرهاب، في ظل العديد من الصراعات الحالية القائمة على الهويات المختلفة.

ولكن في وجه التحديات والصعاب، تبنَّى الأمين العام الجديد للأمم المتحدة؛ بان كي مون، أفكار التقرير وطلب من رئيس جمهورية البرتغال الأسبق؛ جورج سامبايو، أن يقود العمل على نقل أفكار التحالف بين الحضارات من مجال الفكر إلى أرض الواقع.

من أجل ذلك، لم يكن الطريق ممهدًا أمام كل من أخذ على عاتقه تفعيل فكرة تحالف الحضارات، وفي هذا التقرير يحاول جورج سامبايو طرح آرائه الشخصية التي تكونت لديه بعد العديد من المساهمات واللقاءات والجهود التي بذلها بفعل منصبه كممثل أعلى للأمم المتحدة لتحالف الحضارات.



وقد اعترف سامبايو بالفروق الثقافية الكبيرة بين الشعوب؛ تلك الفروق التي إن لم يتم التعامل معها بفطنة ستعتبر معوقًا أساسيًّا في سبيل تحقيق فكرة تحالف الحضارات، وأشار إلى أن التنوع الثقافي للجنس البشري يعد ملمحًا من ملامح المجتمعات الإنسانية، مثله مثل التنوع الحيوي لكافة أشكال الطبيعة، مشيرًا إلى حرص الأمم المتحدة على أن يكون تحالف الحضارات أساسًا للحكم الرشيد، ولا سبيل إلى تحقيق هذا الهدف دون تكاتف جميع القوميات والخلفيات الثقافية من أجل تطوير سياسات حقيقية تضمن حق التنوع وثقافة السلام وحقوق الإنسان؛ حيث إنه لا سبيل إلى تحقيق التحالف بين الحضارات بدون احترام حقوق الإنسان، التي دعت وأكدت عليها جميع الأديان السماوية.

وأكد سامبايو على أهمية الديمقراطية والتعددية باعتبارها وسيلة فعالة لرأب الصدوع بين الثقافات والديانات والمجتمعات؛ فالشعوب لا تريد أكثر من أن تحيا بكرامة، وأن يحترم الآخرون ثقافاتهم ودياناتهم في ظل سلام ينعم به الجميع.

وركز سامبايو على أهمية إعادة الحوار الإيجابي بين الحضارات والثقافات، وإيجاد الصلات والوشائج الإيجابية بين الحضارات بعضها ببعض؛ فالعلاقة بينها طويلة وممتدة؛ علاقة تأثير وتأثر؛ علاقة تكامل وتحالف. وركز كذلك على ضرورة وضع خطة قومية للحوار بين الثقافات، على أن تكون خطة وفق معايير مناسبة تتناسب وظروف وطبيعة كل بلد، من أجل أن تكون نموذجًا للحكم الرشيد للتنوع الثقافي؛ الذي هو ركيزة من ركائز التنمية المستدامة، وأكد أيضا على أن دمج الأقليات من أبرز تحديات العصر الحاضر، وأشار إلى وجود التعصب والتمييز العنصري في كل مكان؛ داخل المجتمعات الإسلامية والمجتمعات الغربية على حدٍّ سواء.

وقد أشار أيضا إلى ضرورة الحوار بين الأديان وإلى ضرورة نبذ التطرف والعنف والكراهية بين كافة الأطراف؛ فالصراعات التي تحدث في مكان ما قد تؤثر في كل مكان في العالم، ودعا إلى تكاتف الجميع للتصدي للتهديدات العالمية؛ ومن هنا يجيء أهمية تحالف الحضارات كإستراتيجية مضادة للإرهاب.

وأوضح جورج سامبايو الأهمية القصوى لمبادرة تحالف الحضارات التي دعت إليها الأمم المتحدة في الوقت الراهن، في ظل توقيت بالغ الخطورة؛ إذا لم يتم فيه أي إجراء سياسي على

كافة المستويات فإن المشكلات الحالية ستتحول إلى صراع بين الثقافات، وربما إلى صراعٍ حتمي بين الحضارات.

ولكن سامبايو لم ينسَ أن يؤكد على أن الوضع يدعو إلى التفاؤل؛ فقد اقتنع الكثيرون بفكرة الدعوة إلى تحالف الحضارات، وتلقفت كثير من الدول هذه الدعوة، وأخذت في تفعيل الجهود والمشاركة في جدول الأعمال الذي حددته الأمم المتحدة؛ فمبادرة تحالف الحضارات تهدف إلى بناء الجسور بين المجتمعات، وتعزيز الحوار والتفاهم بين الشعوب والثقافات، وتحفيز الإرادة السياسية للتعامل مع الاضطرابات العالمية، ودعم المبادرات الإقليمية والاستراتيجيات القومية للحوار بين الثقافات، وتثمين كافة الجهود المبذولة في هذا الشأن.

إسماعيل سراج الدين
مدير مكتبة الإسكندرية

تصدير

فور وصولي إلى نيوآرك، وفي طريقي إلى مانهاتن، دق جرس هاتفي المحمول، وكان المتحدث مسئولاً رفيع المستوى من دولة أعتز بها. وبلهجة غريبة ولكنها حازمة، أبلغني أن أمين عام الأمم المتحدة، والذي كان من المفترض أن أقابله لاحقًا بخصوص دوري كمبعوث خاص في حملة مكافحة مرض الدرن، سوف يتحدث معي بشأن «الموضوع الآخر»...

وبدأت أتساءل حول تأثيرات ضغط الطائرة على قدرتي على التفكير، ثم تشككت فيما لو كان ما سمعته صحيحًا. وأخيرًا، وبعدما ضايقني هذا الحوار الغريب، تساءلت على الفور: «عما تتحدث؟ لا أعرف شيئًا عما تقول!».

وكان التفسير الإضافي الوحيد الذي استطعت التقاطه هو كلمتان: «تحالف الحضارات»؛ ولأن السيارة التي أقلتني كانت قد دخلت في نفق، فكما هو متوقع انقطع الاتصال فجأة. وكنت فعلاً حائرًا بين هذا التفسير المقتضب والهوة التي فتحتها لي هاتان الكلمتان، وبين صورة العالم بأسره وبتاريخه المضطرب التي مرت أمام عيني.

وسرعان ما اتضح هذا الموقف الغريب الذي سببته مشكلة واضحة في الاتصال. فقد كان من المفترض أن يبدأ اجتماع العمل الخاص بالهدف السادس من الأهداف التنموية للألفية الثالثة (الذي ينطوي على جهودي للتخلص من الدرن) بعد دقائق معدودة في غرفة بالطابق الثامن والثلاثين خصصتها الأمم المتحدة للتليفزيون.

ومع استعدادي للرحيل في نهاية الاجتماع وقبيل مصافحتي للأمين العام «بان كي مون»، اصطحبني الأمين العام من خلال باب لا يُرى بسبب الألواح الخشبية التي كانت تغطي الحائط. وفي المكتب المجاور لقاعة الاجتماعات دعاني لأن أكون الممثل الأعلى للأمم المتحدة لتحالف الحضارات.

وبالرغم من أن معظم الساسة المتقاعدين أمثالي قد يشعرون بالتأثر لو قُدم لهم مثل هذا العرض، فإنني كنت على دراية تامة بالمسئولية التي انطوى عليها مثل هذا التحدي.


بيد أنني قبلت العرض على الفور، ودون تردد، وذلك لاقتناعي بأن هذا التحالف هو مبادرة مناسبة جاءت في الوقت المناسب، وثمة سبب آخر للقبول وهو أنه بالرغم من السباحة ضد التيار، فإن هذا المشروع قد ملأ فراغًا سياسيًّا كان بحاجة إلى اهتمام عاجل. فبنفس الطريقة التي تتزايد بها خطورة ترسبات الغاز أكثر عندما تكون فارغة، فإن الخطورة هنا لم تكن الانفجار الخارجي بل الانفجار الداخلي الذي يتناسب مع درجة اللا فعل. وفي النهاية، قبلت هذا الدور لإيماني بأن الحكم الرشيد للتنوع الثقافي لابد وأن يدخل ضمن جدول أعمال العالم كركيزة رابعة من ركائز التنمية المستدامة.

وهكذا بدأت رحلة مثمرة ومرضية بالرغم من العقبات والصعوبات؛ حيث هدفت إلى تفعيل فكرة تحالف الحضارات في المجتمع الدولي، ووضع خطة عمل لها وتحويلها إلى أداة جديدة للسياسة العالمية.

ومع وصولنا إلى إسطنبول للمشاركة في المنتدى الثاني لتحالف الحضارات، وحين قَرُبَ الانتهاء من خطة عمل أولى (٢٠٠٧-٢٠٠٩) كانت قد طُرحت فور تعييني، حان وقت النظر إلى السبق الذي أحرزناه، وتقييم التحديات التي تنتظرنا، ورسم أهداف للمستقبل. وهذا هو ما سأحاول القيام به في الصفحات التالية، وذلك عن طريق عرض آرائي الشخصية. وهي أفكار لا أهدف بها إلى الاستعاضة عن التقرير الذي خرجت به المجموعة رفيعة المستوى (أي الوثيقة التأسيسية لتحالف الحضارات) أو خطط العمل الخاصة بها (التي تم تقديمها عام ٢٠٠٧ والتي تتم صياغتها حاليًّا)، أو تقارير الأنشطة (التي صدرت عام ٢٠٠٨ والتقرير التالي، المزمع تقديمها إلى الأمين العام بعد انتهاء المنتدى). فهدفي هنا مختلف تمامًا: هو أن أشارك بوجهة نظري حول تحالف الحضارات وحول الإستراتيجية التي رسمْتُها والتي تأثرت بتفسيري للسبب من وراء انتدابي ومهمتي كممثل أعلى، وذلك دون غض النظر عن أية مصاعب أو رؤى شخصية أو بالأحرى دون إغفال البصمة الشخصية التي دائمًا ما يتطلبها ويمليها مثل هذا النوع من المهام. بَيْدَ أنني لم أكن وحيدًا في هذه الرحلة، ولذلك أود أن أشكر وأحيي كل من يساهم في فتح سبل التحالف حول العالم؛ فكل هذه الذكريات هي ملك لكم.

لشبونة، في ٢٧ من مارس ٢٠٠٩.



١

مفاهيم أساسية

١ – التنوع الثقافي والرؤى العالمية والهويات

قد يتساءل المرء عن سبب وجود التنوع الثقافي اليوم كقضية محورية واعتباره حجر عثرة كبيرًا. إن التنوع الثقافي ملمح عجيب للمجتمعات الإنسانية، إلا أنه لا يختلف كثيرًا عن التنوع المذهل للعالم الطبيعي ككل، سواءً بالنسبة للنباتات أو الحيوانات أو المعادن أو الأحجار.

وهذا العام، ومع احتفالنا بميلاد «تشالرز داروين» والذكرى المائة والخمسين على صدور أبرز أعماله «أصل الأنواع»، دعوني أؤكد على أهمية سد الفجوة المتسعة بين المعرفة العلمية وبين رؤية الأفراد والشعوب للعالم. فإن الجهل بما يستطيع العلم تفسيره وتوقعه لوجود أدلة كافية عليه هو ما خلق الهوة بين أبناء الثقافات والديانات المختلفة. علاوة على أن نوعًا مشابهًا من الجهل هو المسئول عن كل أنواع الأصولية الفكرية. وإذا التزمنا بمثال داروين، فإن الفهم الجيد للنشوء والارتقاء كحقيقة وكنظرية قد يساعد على إزالة اللبس الشائع الذي يجعله مناقضًا للإنجيل والقرآن على حد سواء. والحقيقة إنني لا أدعي أن المعرفة العلمية هي العصا السحرية، أو أنها تدحض اعتبارات المعاني كجزء جوهري للوجود البشري، بل على العكس تمامًا، ما أحاول اقتراحه هو أن المجتمع العلمي قد يؤدي دورًا أكثر نشاطًا في مساعدة بناء رؤى عالمية متكاملة ومبنية على أسس علمية.

أعرف أن مفهوم «النظرة العالمية» مثير للجدل، إلا أنني أراه أساسيًا، وأستخدمه هنا كإطار لخلق رؤى واتجاهات وتوقعات وخبرات إنسانية متنوعة؛ تتكون من عدد من المفاهيم الأساسية والأفكار والقيم. ومن خلال هذا المفهوم يفسر الأفراد والشعوب العالم ويتفاعلون معه.

إن ما أود التأكيد عليه هو أن اللغات والثقافات المختلفة في العالم (على الأقل وِفْق نظرية «سابير–وورف» التي تؤكد على دور اللغات البشرية في تنظيم إدراكنا وتصنيفنا للعالم) تسهم بشدة في تحديد وتشكيل تعددية الرؤى العالمية وتكوينها بسبب تنوع منظوراتها ونقاط تمركزها.

وترتبط الهويات القومية، سواء أكانت ملامح مميزة لجماعة ما أو شعور أفراد جماعة ما بالانتماء لها، أيضًا بالنظرة العالمية ولكن بالإضافة لذلك هناك ما يشير إليه «أنطوني جيدنز»:



«ترتبط الهويات الاجتماعية بالحقوق والالتزامات والعقوبات العرفية التي تشكل الأدوار داخل جماعات بعينها».

والمسألة التي أود توضيحها هنا تنقسم إلى شقين:

أولاً، دعونا نفكر في الهويات.

في كتابه الملهم «الهوية والعنف»، يوضح لنا «أمارتيا سن» أن الهويات البشرية تتكون نتيجة تعدد الانضمام لجماعات مختلفة، وأننا نمتلك «هويات لا مفر منها من تعددها». وكما أشار: «قد يكون نفس الشخص، دون أي تناقض، مواطنًا أمريكيًا من أصل كاريبي وسليل جدود إفريقيين ومسيحي وليبرالي وامرأة ونباتي وعداء مسافات طويلة ومؤرخ ومدرِّس وروائي ومناصر للمرأة ويميل للجنس الآخر ومؤمن بحقوق الشواذ وهاوٍ للمسرح وناشط بيئي ومحب للتنس وموسيقي جاز ويعتقد بشدة في وجود كائنات ذكية في الفضاء الخارجي ينبغي التحدث معها (والأفضل التحدث معها بالإنجليزية)».

إن هذا يذكرني بقصة شخصية: عندما كنت رئيسًا لجمهورية البرتغال، في التسعينيات، طفت أوروبا الشرقية كلها. وكانت دول أوروبا الشرقية في فترة ما قبل الانضمام للاتحاد الأوروبي، ولأن البرتغال كانت تؤيد بشدة توسيع نطاق الاتحاد الأوروبي، كان من المهم التعبير عن الدعم السياسي والمشاركة بخبرتنا في الانضمام للاتحاد. ومن الغريب أن الشغل الشاغل والموضوع الذي طالما تكرر في المحادثات كان قضية الهوية القومية بذاتها، وكيف أن الدخول في الاتحاد قد يضعفها. والواقع أن إجابتي كانت دائمًا واحدة: إن الانضمام للاتحاد الأوروبي قد عزز شعوري بالهوية وأثراه. وعندما أصبحت أوروبيًا، شعرت بأنني برتغالي بصورة أقوى، وازداد إحساسي بأنني برتغالي وكذلك إسهامي في التنوع الثقافي في أوروبا.

أذكر ذلك فقط للتأكيد على أنني أتفق تمامًا مع «أمارتيا» عندما رفض ما أسماه «بالمنهج التفردي للهوية الإنسانية» أو «تفتيت الشعوب» وعندما يقول أنهُ على المرء أن يصب تركيزه بدلاً من ذلك على «الاعتراف بتعددية انتماءاتنا» وعلى «حريتنا في تحديد انتماءاتنا وأولوياتنا بالنسبة لجماعات مختلفة قد تنضم إليها كلها».

وفي كتابه الرائع هذا، هناك بعض القضايا المعلقة التي تحتاج في رأيي إلى المناقشة؛ أولها التركيز على وزن التنافس أو حتى الصراع بين الانتماءات. والذي يصبح أكثر أهمية إذا فكرنا في المجتمعات المختلطة التي تشتمل على مجتمعات متباينة كثيرًا ما تواجه المعضلات الحقيقية المتعلقة بالهوية. إن المسألة هنا ليست مسألة حرية الاختيار بين هويات متعددة بقدر ما هي حقيقية أن الاختيارات كثيرًا ما تكون ذات قطب واحد وأحيانًا ما تنحصر فقط في الظروف الخارجية.

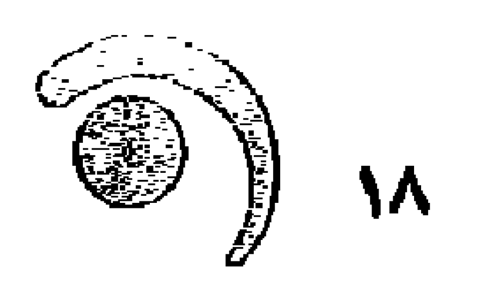
وثمة نقطة أخرى لم يتم التعامل معها وهي: كيف نضحي بعد كل هذا، بهويتنا المتعددة بكل سهولة أثناء المنعطفات ونصبح بذلك بشرًا ذوي هوية واحدة؟ هل لأن العنف يخلق الهوية كما تخلق الهوية العنف؟ هل لخوف البشر من الاختيارات أو من الوحدة؟ كيف يحدث هذا؟ ولماذا يسهل جدًّا على الناس الانضمام لعرق أو دين؟ وإذا نظرنا إلى بعضنا البعض كما يجب، أي كمتعددي الانتماءات وليس من ذوي الهويات الواحدة، ألن نحتاج إلى تغيير البِنيات الاجتماعية وكذا نظرتنا للعالم؟

ومها يكن، ثمة أمر واحد يتضح لي: في مجتمعاتنا العالمية، تميل الهويات إلى أن تكون محررة لذاتها ومن ثم يكون التفاوض في الهويات قضية محورية. ولكي نسمح للناس بالتفاعل مع بعضهم البعض وبتنمية مجموعة مترابطة من السلوكيات التي تعزز هوية الأفراد والجماعات، تظهر الحاجة لتأكيد أكبر على التفاوض في الهويات؛ وذلك لتقوية التلاحم داخل المجتمعات المشتركة والمتضمنة لهويات متعددة. وتتزايد هذه الحاجة في وجود صراعات الهوية أو المواقف تلي تلك الصراعات، والتي كثيرًا ما تنتهي بانطوائها على قضايا الهوية الثقافية، كما سنرى لاحقًا.

والنقطة الثانية تتناول التنوع الثقافي.

دعوني أبدأ بالمادة الأولى من الإعلان العالمي للتنوع الثقافي والذي يؤكد على أن «التنوع الثقافي ضروري للجنس البشري مثله مثل أهمية التنوع الحيوي للطبيعة».

ومرةً أخرى، وباستخدام نفس المقارنة بالتنوع الحيوي، والذي يعتبر مهمًّا لاستمرار الحياة على الأرض لمدى طويل، قد ينظر إلى التنوع الثقافي كأمر لا غنى عنه لبقاء الجنس البشري.

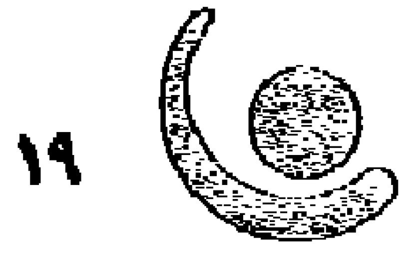


يعتبر التنوع الثقافي أمرًا مهمًّا لأسباب مختلفة: لأنه جزء من إرث الإنسانية المشترك، ولأنه واحد من جذور التنمية ومحرك للإبداع والابتكار، وهو لذلك عامل من عوامل التنمية المستدامة، كما أنه يعطي طاقة للديمقراطيات ويدعم سبل السلام.

وترجع أهمية التنوع الثقافي إلى تكوين مجتمعاتنا المعقدة (بسبب نسيجها العرقي والثقافي والديني) وبسبب المصاعب المتزايدة التي نمر بها في العيش معًا. وبهذا أعني الخلافات المتزايدة في السوء بكل أنواعها، وتآكل التلاحم الاجتماعي، واتساع التصدعات بين المجتمعات. كما أتحدث أيضا عن المرض المنتشر الذي ظهر في التوترات المتزايدة داخل المجتمعات وفيما بينها، وعن فقد الثقة المتبادل وعن الرؤى للعالم التي تتميز بالقطبية، وعن الصراعات الضروس القائمة على الهويات وعن نمو التطرف. علاوة على ذلك فإنني أتحدث عن استخدام أي شخص للدين لأغراض وتأثيرات متنوعة. كما أتحدث عن ارتباك القوى السياسية التي تواجه منهجًا مبنيًّا على أسس أمنية وقمعية خالصة، وغياب السياسات والأدوات المناسبة للحكم الرشيد في التنوع الثقافي.

وكل هذا يؤكد ما أراه دليلاً قاطعًا: لقد أصبح التنوع الثقافي قضية سياسية كبرى تمثل تحديًا للديمقراطيات الحديثة والتعددية والمواطنة والتلاحم الاجتماعي وكذلك للسلام وللاستقرار بين الأمم.

ويبدو لي كل هذا واضحًا جليًّا، وحتى إذا سيطرت الأزمات الخطيرة والعارضة كالاضطراب المالي والاقتصادي الحالي على كل انتباهنا، فإننا لا نستطيع أن نسمح للطوارئ الحالية بأن تحيد بنا عن التعامل مع المشكلات العميقة لعالم اليوم والحيلولة دون كوارث المستقبل.



٢- الحكم الرشيد للتنوع الثقافي

أود التأكيد على أن تحالف الحضارات يرمي إلى أن يكون أساسًا للأمم المتحدة للحكم الرشيد للتنوع الثقافي. ويعتبر هذا، من وجهة نظري، مهمًا لمستقبل مجتمعاتنا كأهمية حماية التنوع الحيوي لمستقبل كوكبنا.

أولاً وقبل كل شيء، دعونا نفترض أن التنوع الثقافي هو خير للعالم بأسره، وأننا بحاجة إلى البحث عن نموذج للحكم ينأى بنا عن «مأساة المشاع»، والتي هي استعارة استخدمها عالم الأحياء «جارت هاردين» منذ أربعين عامًا مضت في مقالة بنفس العنوان.

إن مأساة المشاع هي قصة بسيطة لقرية تتقاسم مرعى متاحًا للجميع؛ حيث يأخذ كل الرعاة بهائمهم للرعي هناك. وبهدف زيادة دخولهم، أخذ الرعاة في زيادة أعداد دوابهم مما أدى في النهاية إلى انفجار في أعداد الدواب نتج عنه إنضاب لخصوبة التربة.

تمثل الأرض المشتركة «المشاع»، و«المأساة» هي نتيجة للتحول الذي لا مفر منه للحقل المنتج إلى أرض جافة بور. ويمثل الحقل هنا مثالاً على الموارد الطبيعية وعلى السلع الثقافية. والمأساة ليست بسبب «المشاع» أو الجوهر المشترك للموارد بل بسبب إتاحتها دون مقابل. وبعبارة أخرى، ووفق «هاردين»، تكمن المشكلة في استحالة حماية المصلحة العامة والحفاظ على ما فيه خير الجميع، (وهو في هذه الحالة الحقل)، من خلال الاعتماد على الحرية والمصلحة الخاصة فحسب، أي على قرارات الرعاة الفردية فيما يخص هذا الحقل.

ولإثبات عكس هذه النظرية، قد نزعم أن الأفراد قادرون على التصرف بعقلانية، وأن أفعالهم ليست آلية ولا تتم بحكم العادة فقط، وأنهم يكيفون قراراتهم وفقًا للظروف. أو بعبارة أخرى، قد نقول أن الأفراد يضعون في الاعتبار العواقب السلبية لنمط سلوكي معين ويكيفون أفعالهم وفقًا لذلك. وفي حالة المرعى، كان ينبغي أن يدفع الوعي بإهلاك خصوبة التربة المتزايد بالرعاة إلى ترشيد شهوتهم للربح المادي ومن ثم الحد من تزايد أعداد البهائم في قطعانهم.



ويظهر هنا سؤال: ماذا لو حدث هذا الإهلاك للتربة فجأة؟ ماذا لو تم التقليل من شأن علامات الإهلاك إذا ظهرت؟ ماذا لو لم يتم التنسيق الكافي لمواجهته؟ ماذا لو أعاقت المصالح الأكثر قوة التكيف الذي ذكرناه آنفًا في السلوكيات؟ ماذا لو لم تكن هناك موارد متاحة لتجنب المأساة؟

والحقيقة هي أن استعارة المأساة هذه تدوي في أذننا مع إحساس غريب بواقعيتها. فمن وجهة نظري، تظل هذه الاستعارة صحيحة وذات صلة دائمًا، عند تطبيقها على السلع النادرة كالبيئة والتنوع الحيوي والمحيطات والمياه والأراضي الخصبة والجو المحيط بنا، أو بعبارة أخرى، الموارد الطبيعية. غير أنها تنطبق أيضًا على القسم الأكبر من «الموارد المشاعة»، ما يعرف باسم المصالح العامة مثل الصحة والتعليم والعدالة والأمن وخاصة التنوع الثقافي؛ لأن الأخيرة، مثلها مثل الموارد الطبيعية، قد أصبحت سلعة نادرة لسببين أساسيين: أولهما العولمة التي خلقت مستوى عاليًا من التجانس الذي يستبعد أي شيء مميَّز أو مختلف، سواء أكان في إنتاج السلع المادية أم في تداولها، أم من خلال اللغة. والآخر هو نظريات صراع الحضارات واتساع الفروق الثقافية والدينية التي شجعت مجتمعات معينة على التقوقع على نفسها والابتعاد، بما أدى إلى إعاقة الحوار الإيجابي بين الثقافات وتقدير أهمية التنوع الثقافي لبقاء الجنس البشري.

ولهذا السبب، إذا أردنا تجنب مأساة المشاع فيما يخص الحفاظ على التنوع الثقافي، فإننا بحاجة إلى الاستثمار في نموذج « الحكم الرشيد للتنوع الثقافي»، وهو تحدٍّ كبير لثلاثة أسباب.

أولاً، إنه مجال عمل جديد يمس التنمية المستدامة كما يمس ما نطلق عليه «ثقافة السلام». وليس من السهل أبدًا التعامل مع القضايا البينية التي تتشابك فيها مشكلات متعددة ومصالح ومنظورات متباينة (غالبًا ما تكون متصارعة)، وحيث تتداخل في أوساط صناع القرار مفاهيم البطولة وتقاسم السلطة والمسئوليات. ونواجه في هذه الحالة صعوبة ذات طبيعة عملية تتعلق في معظمها بأسلوب العمل، كما تتعلق أيضًا بتعقيد المفاهيم. فبينما بدأت الدراسات المتعلقة بجوانب التنمية المستدامة الاقتصادية والبيئية والاجتماعية في الظهور والانتشار، اتسم عالم التنوع الثقافي بتجانس أكثر. ويوجد بهذا العالم مجموعتان فرعيتان غير واضحتين، تتكون أولهما من الدراسات التأملية والمقالات العلمية، وتظهر الأخرى في الكم الهائل من الأوراق البحثية والتقارير، التي غالبًا ما تصدرها منظمات دولية كثيرًا ما تتشابه في المضمون وتكرر بعضها بعضًا، مما يعود بفائدة ضئيلة على تعريف السياسات العامة.

والسبب الثاني أنه مجال عمل لابد أن يقود إلى نتيجة ما، رغم تمركزه حول إستراتيجية طويلة المدى. وطالما دعا هذان السببان إلى ما يشبه الدمج بين المتناقضات ومن ثم نقع في مخاطرة التوقعات المتهورة، أو على الأقل توقعات من يستعجلون الوصول للنتائج.

ومع ذلك، فبالرغم من اقتناعي التام بضرورة الوصول إلى نتائج وضرورة المساءلة بصورة عامة، فإنني لا أوافق على استخدام معايير للحكم عليها لا تتواءم مع الأهداف المرحلية المطروحة. ولتفادي هذا الخلل، فإنه من الضروري إيجاد مجال كلي جديد للدراسات المتعلقة بتفعيل مفهوم «التحكم في التنوع الثقافي».

وفي رأيي، يجب القيام بأعمال متداخلة المباحث. ولتحقيق هذه الغاية، لابد من الاستعانة بمعاهد ومدارس الإدارة العامة ومراكز الأبحاث المختصة بعلم الاجتماع وعلم النفس الاجتماعي وعلم الإنسان الثقافي والعلوم السياسية؛ وذلك لوجود قصور في نماذج التشغيل المختصة بعملية الحكم الرشيد للتنوع الثقافي، وكذلك ندرة أدوات تعريف السياسات المتقابلة وتقييمها، ناهيك عن غياب الإحصائيات الملائمة وأدوات قياس التنوع. إلا أننا إذا أردنا ابتكار استراتيجيات للحوار الثقافي قادرة على إحداث تغيير، والذي هو أحد أهداف تحالف الحضارات، فإنه من المهم جدًا إيجاد خطوط عريضة واضحة لهذه الأداة السياسية مع توضيح مفهومها عن حقوق الإنسان والحريات الأساسية ومفهوم المواطنة والنموذج الديمقراطي للمجتمعات المشتركة والشمولية. وبدون هذا التوضيح الأساسي، أعتقد أنه من الصعب خلق سياسات حقيقية للحكم الرشيد في التنوع الثقافي.

ثالثًا، المنهج المتبع هنا هو منهج عالمي ومحلي في آن واحد، أي أنه يتمركز حول كل ما هو محدد وخاص ومحلي، كما هو قائم في نفس الوقت على المبادئ والأهداف العالمية. وبالطبع، لكي تمضي هذه الخطة للأمام ولكي يصبح التحالف مبادرة دائمة ومستدامة، علينا أن نعتمد على التعاون والالتزام من جانب الجميع. كما علينا الاعتماد على استعدادهم للتغيير وإصرارهم على التغلب على الصعوبات.

ويفرض السعي لهذا الهدف بعض التحديات؛ فهو يعني إنشاء شبكة دولية متعددة المستويات. ولكي تعمل هذه الشبكة باتساق وفاعلية عليها أن تحاط بإطار قوي من المبادئ والأهداف، وأن تكون قادرة على تأمين وجودها على المستوى الجذري من خلال جهود أكبر عدد ممكن من نشطاء المجتمع المدني. ومع ذلك، لا يجب أن يكون ذلك طريقًا ذا اتجاه واحد، ومن ثم فإنه من المهم تبني توجه يقوم على التكامل القوي للعلاقات المتوجهة من أعلى لأسفل ومن أسفل لأعلى. وتؤدي الخطط القومية والاستراتيجيات الإقليمية دورًا حاسمًا في ضمان رسوخ تلك المهمة لأنها تعمل كنقاط انطلاق منظمة حقيقية بفضل شرعيتها الذاتية المتفردة.



٣– خطط قومية للحوار بين الثقافات والاستراتيجيات الإقليمية

في اقتصاد تحالف الحضارات، تعتبر الخطط القومية للحوار بين الثقافات عملة سياسية قوية. إنني أؤمن بذلك من جماع قلبي؛ فالخطط القومية للحوار بين الثقافات التي تعدها الدول الأعضاء هي وحدها القادرة على أن تسمح لنا بتقديم ممارسات الحكم الرشيد للتنوع الثقافي ولتطوير سياسات حقيقية تضمن حق التنوع وثقافة السلام وحقوق الإنسان للمواطنين.

ويعتبر التعليم والشباب والهجرة والإعلام مجالات عمل لهذه الاستراتيجيات. وبهدف إعدادها وتنفيذها، طلبت من الدول الأعضاء تعيين منسقين قوميين ليكونوا مسئولين عن هذه المهمة. وقد تحقق الكثير بالفعل، ولكن لا بد من ضمان مشاركة الجميع في المستقبل القريب.

ولتحقيق هذه الغاية، بدأ تحالف الحضارات مهمة مستمرة مع منسقين قوميين بهدف تيسير ابتكار خطط قومية وضمان وجود نقطة انطلاق لتبادل الخبرات والممارسات السليمة.

ومن ثم، انعقد الاجتماع الأول للمنسقين القوميين في باريس في بداية أكتوبر ٢٠٠٨، لهدفين: أولاً لدعم الإحساس بالوحدة والجماعة بين المنسقين القوميين وتشجيعهم على التعرف على بعض وعلى تبادل الخبرات فيما بينهم في مجال الحوار بين الثقافات، وثانيًا لتوفير التبادل المبدئي لوجهات النظر حول الخطوط العريضة للخطط القومية وما تتضمنه. ولذلك، تمت دعوة المنظمات الدولية الشريكة للتحالف للمشاركة في المناقشات.

ويتعذر وضع خطط كهذه وفق نموذج واحد نظرًا لتنوع الظروف الخاصة بكل حالة. إلا أنه يجب أن تتصدى الخطط لمجالات العمل الأربعة المذكورة آنفًا، وذلك على المدى المتوسط، وأن تتضمن التدابير والممارسات الأساسية التي تمثل المعايير الدنيا للتحكم في التنوع الثقافي.

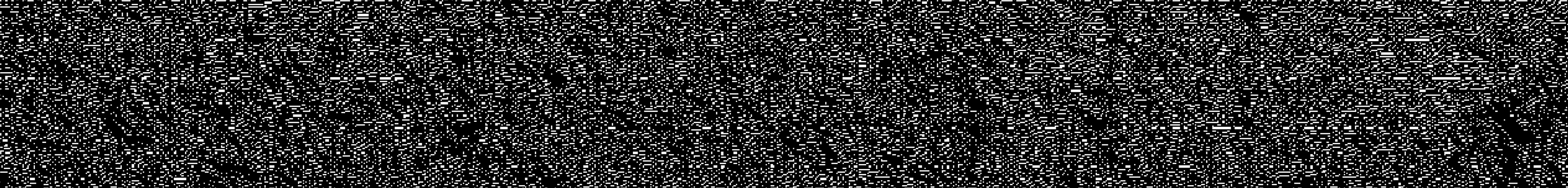
وكما رأينا في الفقرة السابقة، يعتبر وضع معايير مناسبة قابلة لأن تكون نموذجًا للحكم الرشيد للتنوع الثقافي مجالاً جديدًا نسبيًا، ويمثل بلا شك تحديًا مستقبليًا لتحالف الحضارات.

ولا تزال هناك مسائل أخرى عالقة ترتبط بالخطط القومية مثل النموذج المستخدم في إعداد الخطط (سواءً كان متوجهًا من أعلى لأسفل أو بالعكس، أو كان مناسبًا للدول المنضمة للتحالف

قريبًا، أو لتلك التي لم تنضم بعد، أو لمنظمات المجتمع المدني) ونموذج التنفيذ وعمليات الإشراف والتقييم. وتوجُّه التحالف حاليًا هو الترحيب بالموقف التدريجي والمنفتح والإرادي والذي هو من أولويات نجاح التحالف.

وأخيرًا، يجب أن أشير إلى أنه بجانب الخطط القومية، بدأ التحالف في إعداد استراتيجيات إقليمية. وتشكل هذه الإستراتيجيات مكمِّلاً هامًّا للخطط القومية وتُمكِّن من ابتكار مدخل مشترك للمشكلات التي تواجه مجتمعات محددة داخل الدول. والهدف هو تعزيز تنظيم المبادرات الإقليمية التي تقوم بها المنظمات الموجودة أو العمليات الإقليمية، أو التي تدفعها دولة من مجموعة الدول في إقليم ما، وذلك لتشجيع التعاون والتنفيذ المشترك للاستراتيجيات الإقليمية الحقيقية، ولإعداد طريقة إقليمية لتنسيق الحكم الرشيد للتنوع الثقافي.

إننا لا نزال في البداية، ولا يزال هناك الكثير لنقوم به، كما نواجه العديد من التحديات التي يجب التعامل معها فورًا! ولكن دعونا نسير على نهج الشاعر الأندلسي «أنطونيو ماشادو» الذي قال: «يُصنع الطريق بالسير فيه». فلنسير خطوة بخطوة، وسوف نمضي قُدمًا. وأؤكد لكم أن هذا هو أحد أولوياتي وسوف نبذل قصارى جهدنا حتى تمضي هذه العملية إلى الأمام.



٣

قضايا متعلقة بالمحليات

١ – حقوق الإنسان والتنوع الثقافي

يتطلب الحوار الحقيقي بين الشعوب والأمم، والذي يعززه التحالف، فهمًا مشتركًا للمبادئ العالمية لحقوق الإنسان والتزامًا عالميًا بتنفيذها بصورة كاملة ومتسقة.

ولذلك، يُعتبر احترام حقوق الإنسان (كما عرَّفه الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعدد الكبير من وثائق حقوق الإنسان التي نبعت منه) والقانون الدولي الإنساني شرطين مسبقين لإطار عمل للتحالف، كما أنهما هدفه النهائي. وتنبع من غياب هذه الشروط العديد من الصعوبات الخاصة بالتحالف وهذا ما يهدف التحالف إلى معالجته. والتحدي الأكبر له هو اتخاذ الإجراء المناسبة (خاصةً في مجالات التعليم والشباب والإعلام والهجرة) الذي ينجح في الجمع بين الثقافات المتباينة والديانات والحضارات مع الوضع في الاعتبار حقيقة أننا جميعًا نتقاسم الصفات الأساسية التي تعترف بها مصادقةً الأديان الأساسية كلها.

ولتجنب القطبية والمواجهة والصراع والتعصب، ولتنمية ثقافة السلام والتفاهم والتسامح والاحترام، نحتاج إلى قيم عالمية تقوم على صفة «الإنسانية» التي يتقاسمها كل رجل وامرأة وطفل على وجه الأرض بصرف النظر عن الاختلافات اللغوية أو العرقية أو الدينية أو غيرها.

والمهم هو أنه أصبحت عالمية حقوق الإنسان اليوم تحت الحصار أكثر مما مضى (خاصة بسبب الموقف الدولي الذي خلفته أحداث الحادي عشر من سبتمبر). وفي رأيي، يرجع هذا الخلاف إلى عدد من الالتباسات في الفهم. لا يذكر إعلان حقوق الإنسان، في أيٍّ من أجزائه، أن الحقوق المنصوص عليها يجب أن تُطبَّق بشكل أو نسق واحد صارم لا يقبل التعديل وينكر بقسوة خصوصية المحلية والعادات والخبرات. ثانيًا، لا تقوم اتهامات الإمبريالية الثقافية والنسبية الثقافية الموجهة ضد إعلان ١٩٤٨ على أي أساس. ذلك لأن من قام بصياغة القوانين نشطاء مختلفين ذوي خلفيات مختلفة مما استلزم مشاورات موسعة للغاية، كما كان مؤلفوها المباشرون (مثل كاسين وشانج وماليك وإليانور روزفلت، على سبيل المثال) على دراية بتعقد وحدود المهمة التي أوكلت إليهم.



وتنبغي الإشارة إلى أنه بالرغم من عيوبه، فإن الإعلان يمكّننا من ضمان حقوق أكثر لكل فرد مما مضى. وبفضله، تم دعم الحفاظ على التنوع وحق الاختلاف بصورة أفضل، ومن ثَمَّ حماية ما يربطنا معًا وما نشترك فيه. وأنا مقتنع تمام الاقتناع بأن الإعلان العالمي لعام ١٩٤٨ يقوم بوضوح على الاعتراف بوجود إنسانية عالمية وأنه يقدم الحد الأدنى من الحلول للتصدي لمشكلاتها. ولذلك فإنني مؤمن بأننا نستطيع في نهاية الأمر الجمع بين صفة عالمية حقوق الإنسان مع حماية الخلفيات التاريخية والثقافية والدينية.

وأعرف تمام المعرفة أنه قد كُتب الكثير عن هذه القضية كما هوجمنا أيضًا من جميع الجهات. فبعضهم يعتبر حقوق الإنسان، كما هو منصوص عليها في إعلان ١٩٤٨، غير كافية على المستوى العالمي وهي نتيجة لموقف «غربي» خالص. ويعتقد آخرون أن الإعلان يبالغ في الاعتراف بالتنوع الثقافي ومن ثم فهو ليس عالميًا بالدرجة الكافية. وأتعمد هنا تبسيط الخلاف، ولن يخفي ذلك بالطبع الصعوبة الحقيقية التي نواجهها في تطبيق حقوق الإنسان واحترامها، كما هو منصوص عليها في الإعلان الدولي، في ميثاق الأمم المتحدة وفي وثائق أساسية أخرى.

ونعرف جيدًا أن هذا العمل الدءوب لتقنين وتطبيق نظام عالمي للحماية القانونية جاء نتيجة لفظائع الحرب العالمية الثانية ولأقصى مستويات البؤس الذي شهده تاريخ الشعوب والحضارات. كما نعرف أيضًا مدى التقدم الذي أحرزناه فيما يخص ضمان تلك الحقوق للجميع وتنفيذها حرفيًا بالتدريج.

وعلى المستوى العالمي، فإن مجتمعاتنا اليوم تقدمت أكثر في مجالات الحقوق والحريات والضمانات مما كانت عليه منذ نصف قرن مضى. فقد سعت معظمها في مجالات حقوق الإنسان للجميع وتكافؤ الفرص والعدالة الاجتماعية، وحقق بعضها إنجازات ملحوظة. وبالطبع لم تنجح كل دول العالم بنسب مساوية، ويجب أن نضيف أمثلة قليلة من الفشل إلى حالات النجاح. إلا أنه يجب أن نتمسك بالنظرة طويلة المدى، حتى يتسنى لنا الحفاظ على أسباب التفاؤل: إن الطريق الذي قطعناه على مدى خمسين عامًا حافلاً بالإنجازات، فقد كان معيار قياسنا دقيقًا، ووضعنا لأنفسنا أهدافًا أبعد من تلك التي بدأنا بها. ولكن هل هذا كافيًا؟ لا ثم لا. فلا يزال هناك الكثير. ويكفي أن نلاحظ على سبيل المثال تأخير تنفيذ الأهداف التنموية للألفية الثالثة والتي تتصدى لأبسط حقوق الإنسان.

ويكفي أن نتذكر التفسيرات المغلوطة العديدة لحقوق الإنسان، والتي كثيرًا ما يتم التغاضي عنها بسبب انشغالنا في استخدام معايير مزدوجة ولغياب فكرة المعاملة بالمثل. هذا بالإضافة إلى أن العولمة قد كشفت عن مشكلات جديدة ولا تفتأ تُقدم تحديات جديدة. ومن بين هذه التحديات أشدد على التنوع المتزايد (بما في ذلك التنوع العرقي واللغوي والثقافي والديني) الظاهر في مجتمعاتنا، والذي هو نتيجة للهجرة ولتضاعف الانتقال من مكان لآخر وللتواصل العالمي المتزامن.

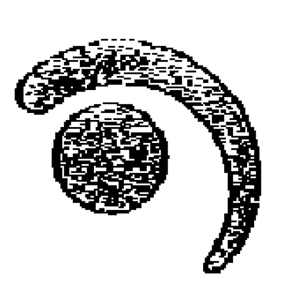
وتثير تلك التغيرات بوضوح قضايا جديدة متعلقة بالديمقراطية على المستوى العالمي وهي قضايا ليس لها إجابات جاهزة. وتصف كثير من الأعمال ذلك كتغيير في النموذج، فالبعض يعتقد أن النموذج الجديد سيكون ثقافيًا. بينما يرى البعض الآخر الأكثر تشاؤمًا أنه لن يكون هناك أي تغيير ممكن، وأننا اليوم في صراع لا مفر منه سيؤدي حتمًا إلى «صراع الحضارات» أو الثقافات.

إن ذلك ليس من الأهمية بمكان لأننا بحاجة أثناء انتظارنا إلى تعلم الحكم الرشيد في التنوع الثقافي. فلا بد وأن نتعلم العيش معًا بمساواة وبكرامة. ولا بد وأن نتعلم إنهاء خلافاتنا ونزع فتيل التوترات أو إن أمكن تمهيد الطريق لمواطنة تعددية وقادرة على احتواء الجميع.

ومن ثَمَّ تبرز الأهمية الخطيرة لإعلان حقوق الإنسان، والذي هو تجسيد للصفة الإنسانية أو للأخلاق، وهو الأساس الوحيد للمجتمعات المستقرة والعلاقات الدولية السلمية. واسمحوا لي أن أشير إلى أنني أتردد قليلاً في استخدام صفة «أخلاقي»؛ خشية أن أبدو من مناصري الفكرة التي وفقًا لها أصبحت حقوق الإنسان هي الدين الجديد — الدين الوضعي، للعصر الحالي.

ولكن بنظرة خالية من التحيز، هي بحق مسألة أخلاقية، ففي نهاية الأمر هي مجرد نتيجة لحريتنا كأفراد.

ويؤكد كل هذا كيف أن أساس حقوق الإنسان والاعتراف بعالميتها هي قضايا جوهرية. ليس فقط لاعتراف كل ثقافة كبرى وكل دين بجوهر حقوق الإنسان بحيث لا يعترض أي منها على المفهوم، ولكن أيضًا لأن حقوق الإنسان ضرورية لحماية التنوع الثقافي والدفاع عن الحقوق الثقافية والدينية. بيد أن الدفاع عن الحقوق وحماية التنوع لا يعني تقبل كل شيء،



وهنا مكمن الجرح، أو صعوبة المهمة. فلا يستطيع أي شخص، باستخدام التفاصيل الثقافية أو الدينية كمبرر، أن يقبل أية ممارسة (كالتعذيب مثلاً) يدينها الآخرون بصورة مطلقةً ودون استثناءات. إن الممارسة التي تنبذ المبادئ التي هي ملتزمة بحمايتها تدمر نفسها ولا يمكن إلا أن تؤثر في النظام بأسره.

والنتيجة هي أن يكون السبيل هو المحاولة وإعادة المحاولة؛ لأن الحدود التي أتحدث عنها تم تعريفها فقط على كل حالة على حدة ولا يمكن التعبير عنها على إطلاقها.

دعونا نأخذ مثالاً آخر، وهو مسألة حق الحرية التعبير وإبداء الرأي وحق حرية الاعتقاد الديني. هذان حقان أساسيان عالميان وغير قابلين للفصل، ولا يمكن التمتع بهما في رأيي إلا في بيئة تضمن كلاً من الحرية والتعددية.

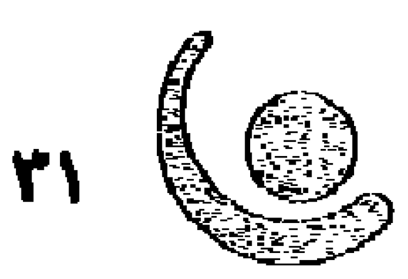
ولكن هل تتطلب عالميتهما تعريفهما تعريفًا مطلقًا؟ وإذا كانا عالميين وأساسيين، فهل هما لهذا السبب مطلقان؟ وهل لممارستهما حدود؟

وإليك مثال حرية التعبير. فهو ليس حقًا مطلقًا. ويؤكد القانون الدولي لحقوق الإنسان على وجود قيود متعددة على ممارسته. فعلى سبيل المثال، يضع الميثاق الدولي للحقوق المدنية والسياسية حدًا واضحًا له، حيث ينص على أنه «يحظر القانون أية دعوة بالعداء الديني تشكل تحريضًا على التمييز أو الخصومة أو العنف». وقد تم وضع هذه القيود لحماية الأفراد ولضمان حماية حقوق الإنسان لكل فرد.

ومن ناحية أخرى لا يزال السؤال الصعب قائمًا: أين يُرسَم الحد بين الحق في حرية التعبير وبين الدعوة بالعداء الديني الذي يشكل تحريضًا على التمييز أو الخصومة أو العنف؟

في رأيي، لكي نحدد هذا بالضبط، نحتاج إلى منهج سياقي للظروف المحلية وللتاريخ والثقافة والتوترات السياسية، فهذه نقطة أساسية.

يمثل استخدام تكنولوجيا الاتصال الجديدة ودور الإعلام مشكلة إضافية. وكما نعرف جميعًا يمكن استخدامهما لزيادة حدة التوتر ولعولمة الصراعات المحلية أو لتعزيز التسامح ونزع فتيل التوترات. ولهذا السبب، من المهم للغاية الترويج للتنمية الإرادية للآليات المنظمة لذاتها في الإعلام، مثل المؤتمرات الصحفية واتحادات الأخلاقيات المهنية والمحققين في قضايا حقوق



الإنسان بالإعلام. ولهذا أيضًا أفكر في ضرورة إدراج التحكم في الإنترنت وحقوق الإنسان ضمن محاور جدول الأعمال في المستقبل القريب.

وحتى ولو كانا حقي حرية التعبير وإبداء الرأي غير منفصلين، فهل ينبغي على الفرد رفض الاعتراف بالتوتر الموجود بينهما؟ أليست هناك منافسة ولو ضئيلة بينهما؟ إن التحدي الذي لا بد أن نواجهه الآن هو إيجاد التوازن الذي يسمح لهما بأن يكونا حقين تكميليين، والتأكيد على أهمية التعليم بدلاً من الولوج في معارك قانونية.

وأعترف بصراحة بأنني لا أؤمن بحل هذه المشكلات بصورة مطلقة. ولا أعتقد أنه من الممكن التوصل لهذا التوازن في كل الأماكن والمواقف، كما لا أعتقد أن المشكلة ستُحل بتشريعات قمعية. ولا أعتقد بوجود الحاجة لتقوية ترسانة الوثائق القانونية الدولية حول هذا الموضوع والتي هي بحوزتنا بالفعل.

يبدو لي أن معظم التوترات والمشكلات الحالية في هذا المجال (يكفي أن نتذكر الحوادث العديدة التي وقعت مؤخرًا، مثل أفلام «فتنة» و«آلام المسيح» و«تحيا مريم» أو الحوادث التي نتجت عن الرسومات المسيئة للرسول محمد) تدعو إلى إجابات حول تعليم حقوق الإنسان بدلاً من إعادة صياغة الإطار القانوني.

فقط يستطيع تعليم جيد لحقوق الإنسان أن ينمي السلوك المسئول ومن ثَمَّ يتجنب ممارسات مثل القولبة وإهانة المجموعات العرقية أو الاجتماعية أو الدينية التي تسبب الاضطرابات الاجتماعية، كما أن لها عواقب مدمرة على التلاحم الاجتماعي.

من وجهة نظري، تكمن حلول هذه المشكلة فقط في الآليات المنظَّمة المناسبة لكل مجتمع؛ من خلال زيادة تعليم المواطنة وحقوق الإنسان والتشاور الأكبر بين الجماعات المختلفة التي تُكَوِّن المجتمعات. فهذا هو السبيل لتقوية التلاحم الاجتماعي وأواصر التضامن القائمة على المبادئ والقيم المشتركة والممارسات المشابهة حتى تستوعب وجهات النظر كل من يشتركون في ذلك بشكل أفضل.

إن إحداث التوازن بين حق حرية التعبير وحق حرية الاعتقاد هو قيمة جوهرية لتعزيز التعايش السلمي في مجتمعات اليوم المتعددة الثقافات.

ولتحقيق هذا الهدف، يبدو السبيل الوحيد الآمن هو التعليم: تعليم حقوق الإنسان وتعليم المواطنة واحترام الآخر وتعليم التفاهم والحوار بين الثقافات وتعليم محو الأمية الإعلامية وتعليم الديانات والمعتقدات والحوارات مع الثقافات وفيما بينها. كل هذا لا غنى عنه إذا أردنا جعل العالم مكانًا أفضل وأكثر أمانًا يمكن لنا أن نعيش فيه بكرامة معًا.

وعلى أية حال، هذا هو المدخل الذي أود أن ينميه تحالف الحضارات.

٢-الديمقراطية والتعددية والمجتمعات الشمولية

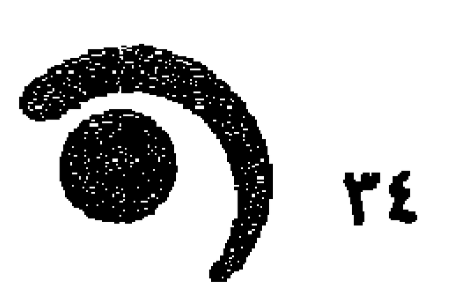
سوف أبدأ بعرض بعض النقاط حول الديمقراطية فيما يخص بلدي البرتغال. فكما تعرفون أني نشأت في البرتغال في وقت لم توجد فيه الديمقراطية وحرية التعبير والتفكير والتحديث إلا في الأحلام. وفي الستينيات، كانت البرتغال دولة بلا مستقبل؛ فكانت قد سيطرت عليها الديكتاتورية وواجهت عزلة دولية ودبلوماسية وكان مجتمعها مغلقًا ومتخلفًا وقد واجهت حربًا استعمارية في عدة جبهات في إفريقيا، حيث تم إرسال معظم الشباب البرتغالي في بداية مرحلة البلوغ. ولذلك، كان هناك إحساس عميق بالإحباط، خاصةً بين الأجيال الصاعدة. وأحيانًا ما أدى ذلك الإحباط إلى ثورة منظمة وعصيان معلن.

وككثير من أبناء جيلي، وكطالب بكلية الحقوق بجامعة لشبونة، أصبحت منخرطًا في حركات المعارضة الطلابية ضد الديكتاتورية، وكنت رئيسًا لاتحاد طلاب ليشبونة ما بين ١٩٦١ و١٩٦٢. وبعد تخرجي، بدأت العمل كمحام وبالفعل خصصت جزءًا من وقتي للدفاع عن المسجونين السياسيين. وكما تعرفون، أنه في الرابع والعشرين من إبريل عام ١٩٧٤، حدث انقلاب عسكري أبيض اسمه الثورة القرنفلية غَيَّر النظام السياسي في البرتغال، ولم يكن هناك أي عنف مباشر.

وقد يتذكر البعض منكم الصورة التي عرضت في كل أنحاء العالم كرمز للثورة البرتغالية: متمردين عسكريين يحملون بنادق في فوهاتها زهرات قرنفل حمراء أهداها لهم الشعب كدليل على عدم المقاومة!

لماذا أتذكر هذه الأحداث؟ السبب هو أنه منذ أكثر من ثلاثين عامًا بعد الثورة القرنفلية، كان من المهم أن نحاول فهم ما يجعلها قصة النجاح. ومن وجهة نظري، هناك ثلاثة دوافع تشرح ذلك النجاح الكبير في الأوقات المضطربة السريعة التغير: القدرة على التفاهم والحوار المتبادل، والقيادة والإرادة الجماعية التي لا غنى عنها للمستقبل.

ومعًا ساعدت هذه القوى المحركة الثلاثة في بناء الديمقراطية وعززت النمو الاقتصادي وحررت المجتمع من خلال إعطائه هدفًا قوميًا مشتركًا. وهنا يحضرني أنه كان الفضل لصامويل



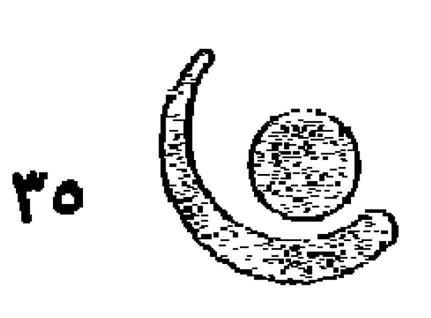
هانتنجتون في كتابه «الموجة الثالثة: تطبيق الديمقراطية في أواخر القرن العشرين» الصادر عام ١٩٩١ في تحويل الانتباه إلى الأهمية الدولية للثورة القرنفلية البرتغالية. ففي هذا الكتاب، يدافع المؤلف عن فكرة أن الثورة البرتغالية كانت المبشر بسلسلة جديدة من الثورات الديمقراطية التالية في جميع أنحاء العالم: في اليونان وإسبانيا وأمريكا اللاتينية وباكستان والفلبين وكذلك دول شرق أوروبا بعد عام ١٩٨٩.

وأختتم هذه المذكرات، التي تتسم بالطابع الشخصي، باستقراء المثال البرتغالي بتوسع، ليس فقط لأنه المثال الذي أعرفه أفضل من غيره، بل أيضًا لأنني أجده مفيدًا كنموذج لطريق المجتمعات نحو الديمقراطية، الذي دائمًا ما يتضمن جوانب إيجابية وأخرى سلبية.

أولاً، اسمحوا لي أن أؤكد على أهمية السعي الحثيث لفصل القوى (بما فيها القوة الرابعة)، وهو معلم هام في طريق الحضارة. وليس من الممكن قبل تحقيق ذلك أن نضمن استخدام الأفراد للحقوق والحريات بالأسلوب الحقيقي الكامل، ومن ثم تكون هناك خطورة فتح الباب على مصراعيه أمام الأقوى، سواء أكان يسيطر على رأس المال الاقتصادي أو السياسي أو الرمزي أو الإعلامي. ولا يعني فصل القوات هذا اعتبار القوات المقدسة بمنأى عن أي نوع من أنواع النقد أو التقدم الإصلاحي. فهو يعني فقط الاستقلال والمحاسبية والسيطرة المتبادلة لمكوناتها تحت المظلة الشرعية لإرادة الشعب.

والطريق الثاني هو الصرامة والشفافية في تمويل الأحزاب والأنشطة السياسية المماثلة وفي تولي المناصب العامة وتراكمها. ويسير الكفاح المنظم ضد كل أنواع الفساد وإساءة استخدام الموارد العامة يدًا بيد مع الطريق الثاني. إنه كفاح من أجل المصلحة العامة، ضد كل استغلال للمكاسب الشخصية وضد كل الأفعال المبنية على المصالح الخاصة أو المؤسسية. إنه كفاح لا يمكن للمواطنين تجنبه إن أرادوا تجنب فقدان الثقة في البناء الديمقراطي ووقف نمو الديمقراطية من حولهم.

والنقطة الثالثة تخص التعايش السلمي في ديمقراطيات الحقوق المدنية والسياسية من ناحية، والحقوق الاجتماعية والثقافية من ناحية أخرى. ويعتقد الكثير أن الحقوق الاجتماعية شيء مكمّل لهبة موجودة مسبقًا وهي الحرية التي (كما نعرف) هي أساسية لفكرة الديمقراطية. ولكن بالنسبة لكل من يعتقد، مثلي، أن فكرة الحرية لا تنفصل عن فكرة التحرير (أي عملية الحرية



بدلاً من حالة الحرية) فإنه من المفيد التأكيد على أن استخدام مجموعة أساسية من الحقوق الاجتماعية والثقافية هو مماثل للديمقراطية. ويرجع هذا إلى أن تلاشي هذه الحقوق بصورة عامة، خاصةً في ما يطلق عليها مجتمعات الخطر أو المجتمعات المتشككة، يؤدي إلى أشكال متطرفة من لامبالاة المدنيين وانعدام الرأي العام، وهذا لا يصيب أساس المساواة الاجتماعية والتلاحم الاجتماعي فحسب، بل يضرب فقط صميم الحقوق المدنية والسياسية؛ مما يجعل من الممكن التحدث وبصورة متناقضة عن المواطنين الأحرار وعن الاستبعاد والمستبعدين.

وأرى أن حماية الديمقراطية في المجتمع المعاصر تعني توجيه المزيد من الانتباه إلى قضايا المساواة الاجتماعية وإلى السبل الملموسة (وليست الرسمية فقط) لامتلاك موارد وأدوات المشاركة الديمقراطية. علاوة على أنه حسب خبرتي، ليست الديمقراطية إطار عمل جامدًا ذا كفاية ذاتية للنشطاء، أو الاختصاصات أو الاعتماد المتبادل المنفصل عن العلاقات الاجتماعية والحركات الاجتماعية ككل. فالديمقراطية عملية اجتماعية كاملة (وهذه إعادة صياغة لصيغة معروفة في العلوم الاجتماعية) لا تنفصل عن عدد كبير من الظروف والتناقضات الاقتصادية والأيديولوجية والثقافية والاجتماعية. ولهذا فإن الحفاظ على الديمقراطية وتعزيزها وتحسينها لا يمكن أن يتقيد بسلسلة من الإجراءات التي تستلهم رؤية قد اختُزِلت في الأبعاد الشكلية المؤسسية.

وبناءً على خبرتي الطويلة في السياسة، وبناءً على معرفتي بشئون العالم، بما يحويه من تنوعات ثرية في الثقافات والديانات والمجتمعات والجماعات، لا أتردد في تحديد ما تريده الأغلبية العظمى للناس في كل دولة في العالم، بدءًا من الذين بيدهم اتخاذ القرارات التي تؤثر على حياة الناس، سواءً أكانت هذه القرارات على المستوى المحلي أو القومي أو الإقليمي أو الدولي. إنها أولاً وأخيرًا «الكرامة». فالناس تريد أن تحيا بكرامة؛ وتبغي الكرامة في قدرتهم على توفير فرص ذات قيمة لأولادهم، وكرامة في احترام الآخرين لهم ولثقافاتهم ولدياناتهم.

وينحو أمن الإنسان وحريته نفس المنحى. وأعني الكثير عندما أشير إلى «الأمن الإنساني»، أي الأمن القومي، بمعنى التخلص من الخوف من الحروب؛ والأمن المجتمعي، بمعنى التخلص من الخوف من العنف والإفلات من العقاب والظلم؛ والأمن الشخصي، بمعنى حرية التمتع



بالحياة بكرامة (في ظل وجود فرص دخل وعمل وإسكان وصحة وتعليم)؛ والأمن البيئي، بمعنى حرية التمتع بالأوضاع الملموسة السليمة في الحياة والعمل.

وأعني بـ «الحرية» حرية الحركة والكلام والاجتماع، وحرية المشاركة في العملية السياسية، على الأقل اختيار صانعي القرارات التي تؤثر في حياتنا، أي حرية التمتع بالفرص المتكافئة والعيش بكرامة ودون تمييز.

ولكن الكرامة هي ما لا يمكن أن يفرط فيه الناس. فقد تضربهم وتسجنهم، ولكنهم لن يُفَرّطوا فيها. فالعيش بكرامة هو ما غاية الناس.

وهنا، أود أن أؤكد على أنه لكي نخلق مستقبلاً أفضل، نحتاج إلى التعرف على التحديات والفرص الخاصة بكل عصر. وهذا يعني استحالة بقاء الناس في الماضي. نحتاج إلى تحرير أنفسنا من عبء الذكريات وعبء أفكار الماضي، التي تشعل السخط وفقدان الثقة المتنامين. وقد يؤدي التغلب على هذا العائق فتح فرص جديدة للمستقبل.

وبالنسبة لجيلي، كانت المعجزات التي احتفلنا بها سياسية أكثر منها تكنولوجية. فقد كُنا مهتمين بالديمقراطية وحقوق الإنسان والحريات المدنية. وكان المستقبل كما تخيلناه واحدًا تتقارب فيه المجتمعات والأمم مع زيادة متانة أواصر الديمقراطية، وحيث ينتشر احترام حقوق الإنسان والاحترام المتبادل والتسامح على مستوى عالمي.

واليوم، ما هي التحديات والتهديدات والفرص؟ ما الذي يتعين علينا فعله حتى لا تضيع رؤية المستقبل؟

وفي رأيي أنه من الواضح أن العولمة والتنافس المتنامي في المصالح بين القوى المختلفة والقطبية المتزايدة والقوالب الثقافية البازغة، جميعها في ظل التوترات المتزايدة حول القضايا السياسية، تخلق تحديات كبرى لمجتمعاتنا؛ بما يقوّض الاستقرار والسلام، ويمكّننا أن نتجاهل كل هذا.

وهذا هو كل ما يدور حوله تحالف الحضارات. فهو يهدف إلى تعزيز الكرامة وحسن الخلق وحسن الضيافة والإحساس بالأخوية الإنسانية عمومًا. وتعكس جهوده ببساطة إرادة الغالبية العظمى من الناس لنبذ التطرف في أي مجتمع ولتوفير الدعم الكبير لطموحهم للحياة في سلام يوطده احترام الكرامة الإنسانية.

٣- دمج الأقليات: تحدي العصر الحاضر

من الحقائق المتعارف عليها أن أغلبية سكان العالم يعيشون في المدن. وحسب إحصائيات عام ٢٠٠٨، يعيش حوالي ٣,٣ مليار شخص في المدن. ومن المتوقع أن يصل هذا العدد إلى ٤,٩ مليار (أي ٦٠ بالمائة من سكان العالم) بحلول العام ٢٠٣٠.

وهذا يعني أن التنوع الثقافي قد أصبح أحد الملامح الأساسية لمدننا، بسبب العولمة والهجرة اللذين أديا إلى اجتماع المجتمعات الثقافية في المناطق الحضرية التي لم تتفاعل مع بعضها البعض كثيرًا من قبل. ولذلك، سوف يؤدي عجز الحكومة النسبي عن إدارة هذا التنوع الثقافي بهذه المدن إلى وجود تربة خصبة للقلق والصراع والعنف، الذي قد يمتد إلى مستويات إقليمية وقومية وعالمية. ويمكن تجنب ذلك إذا تم تَبَنِّي سياسات مناسبة لدمج الأقليات. ومن وجهة نظري، فإنه لا يمكن إرجاء هذه السياسات لسبب بسيط، وهو عدم إمكانية اعتبار الحوار والتعايش السلمي بين الجماعات ذات الملامح الثقافية والدينية المتباينة، وبين الأقليات والأغلبيات داخل الأقليات نفسها أمورًا مسلمًا بها.

ونحن على وعي تام بأننا نمر بفترة تتميز بوجود ضغائن ذات طبيعة حضارية، وأن الأزمة الاقتصادية الحالية تعمل على زيادة ذلك. علينا أن نتخلص من كل الأوهام: فلا تنطبق صعوبة التعايش هذه على العلاقات مع الجماعات المسلمة فقط كما إن الفروق ليست واضحة المعالم.

ولابد أن نتوخى الحذر لأن عالمنا ليس عالمًا مكونًا من ثنائيات ثابتة صارمة. فلا نستطيع تجاهل أنه عند الإشارة إلى كلمة «مسلم» أو «إسلام»، أو حتى «الغرب»، فإننا لا نشير إلى مجتمعات أحادية التكوين بل إلى مجتمعات فسيفسائية، على حد قول صديقي العزيز «فارتان جريجوريان».

والحق أن النقاشات حول الكلمات لا تحل المشكلات، بالرغم من أن استخدام المفاهيم غير الدقيقة كثيرًا ما يكون جزءًا من المشاكل ويعوق التوصل إلى حلول فعالة للمشكلات العملية. وأنا أؤكد على هذه النقطة لأنه من المفيد أن نفهم أن مناط الخلافات الثقافية والدينية



لا يتناقض فقط مع ما نسميه «الغرب» في مواجهة «الإسلام»، بل يقوم أيضًا بتقسيم جميع المجتمعات المختلطة والمتشابكة. علاوة على أننا بحاجة إلى الابتعاد عن القوالب الصارخة والثنائيات الساذجة والصور المكونة مسبقًا، والتي تؤجج التوتر الاجتماعي تجاه الإسلام والثقافات الإسلامية.

أود الإشارة إلى وجود التعصب والتمييز العنصري بالفعل في كل مكان، داخل المجتمعات الإسلامية والغربية كذلك، وكذا بين الجماعات المختلفة ومجموعات الأقليات، مثل السنة والشيعة، والغجر، والمهاجرين، واللاجئين وطالبي اللجوء السياسي، إلخ.

لابد من التصدي لكل أشكال التعصب فورًا وبصورة عادلة ومتوازنة وذلك لحماية حقوق الإنسان للناس جميعًا. وينطبق هذا على المجتمعات المسيحية والمسلمة، وعلى اليهود في كل مجتمع، وعلى المسلمين كأقليات في أي مكان، وعلى جماعات ومجموعات الأقليات في جميع أنحاء العالم. ولهذا السبب، علينا أن نكون واقعيين؛ ففي مجتمعات العولمة، أصبح التنوع الثقافي قضية سياسية كبرى تتحدى الديمقراطيات والتعددية والمواطنة والتلاحم الاجتماعي. إنها تفرض تحديات كبرى على كل المستويات المحلية والإقليمية والقومية والدولية.

ولكي نبني مجتمعات تعددية شمولية تتم فيها حماية حقوق الأفراد والأقليات، فإن هناك حاجة إلى جهد إضافي لسد الفجوة التي تقسم مجتمعاتنا.

وتستطيع السياسات الملائمة والمطبقة في التوقيت المناسب منع تفاقم التوتر والخوف الاجتماعيين واللذين قد يؤديان إلى الغضب ويولدان العنف.

إن أفضل أساليب التعامل مع العنف هو الحوار والنقاش والإفصاح عن مخاوفنا والاستماع لمخاوف الآخرين وتقاسم نقاط الضعف وخلق مساحة للاختلاف البناء وتعميق التفاهم والثقة المتبادلين. ويُقرّب الإيقاع المتسارع للعولمة الأفراد والمجتمعات من بعضهم البعض أكثر مما سبق؛ مما يجعل المصائر والهويات تتشابك بصورة معقدة. إلا أن الخوف من التجانس وضياع الهوية يخلق أيضًا انحدارًا نحو أشكال من القبلية.

وكما قال إدوارد سعيد، كثيرًا ما يرجع الناس إلى رموز مطمئنة من الماضي حتى يؤكدوا على هوية تعارض التجانس العالمي وللدفاع عن أنفسهم ضد أية الإحساس ببيئة عالمية شاملة.

والواقع أن السياق والميراث التاريخي ذوا أهمية كبرى في تكوين الهوية والإحساس بالوطنية، ولكن لا يمكن لحياة الناس أن تتجمد في الماضي؛ فلابد لهم من المضي قدمًا. وفي هذه اللحظة يحضرني مقطع من حوار بين «إدوارد سعيد» و«دانيال بارنبويم» في مطلع القرن، حول معنى الوطن والحنين إليه، وحول القضية الهوية المعضلة. ولأن للاثنين خلفية ثقافية متشابكة ومعقدة، وبسبب المخاطر التي تعرضت لها حياتهما، وفي وقت كثيرًا ما أُجبِر فيه الناس على التنقل والتحرك، اتفق الاثنان في النهاية على أن «الإحساس بالهوية هو مجموعة من التيارات المتدفقة وليس مجرد مكان ثابت أو مجموعة مستقرة من الأشياء». إن هذا المنهج تجاه مسألة الهوية شخصي جدًا ومثير جدًا للجدل، ولكنه يساعد في تبرير تكوين هويات منفتحة ومتعددة، خالية من عبء الممتلكات وذكريات وأفكار الماضي التي تذكي الصراعات والهويات القومية وكذلك الخوف المَرَضي من الأغراب.

إن النقطة التي أود التأكيد عليها هي أن دمج الأقليات هو أحد التحديات العالمية الأساسية للقرن الحالي. فالأقليات، سواءً أكانت عرقية أم دينية أم ثقافية، موجودة بالفعل في كل مكان. ولذلك أصبح دمجها قضية سياسية كبرى.

التعامل مع الأقليات المسلمة في أوروبا

لا تعتبر الدول الأوروبية والاتحاد الأوروبي ككل استثناءً، بل العكس هو الصحيح فيما يتعلق بالحاجة إلى مجابهة التحديات الخاصة بدمج المهاجرين والأقليات. وليس هذا بسبب العادات فحسب، بل لأن دول أوروبا تمثل منطقة غنية وهي مثار حسد ومحط أنظار الناس من دول العالم الأخرى مثل منطقة البلقان الممزقة والدول المجاورة وإفريقيا والقارات الأخرى الأبعد.

دعونا نواجه المشكلة؛ ففي أوروبا، ليست المشكلة كيفية دمج الأقليات بصفة عامةً، بل كيفية دمج الأقليات المسلمة على وجه الخصوص. وهذا لأنه من بين الأعداد المهاجرة لأوروبا، أصبح المسلمون أكبر أقلية غير مسيحية عددًا، ويخلق دمجهم بعض المشكلات المحددة.

دعونا نفكر في هذه القضية.



أولاً، المفاهيم.

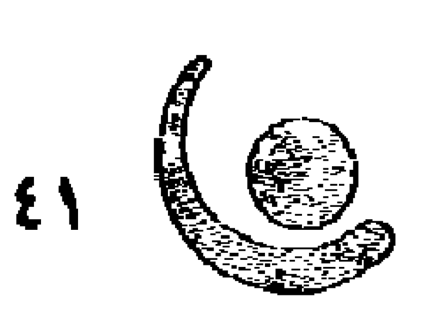
كما تعرفون، يهوى العلماء الجدل حول المفاهيم واستخدام الألفاظ الدقيقة. وأنا معجب بعقولهم البارعة، ولكننا نحتاج أحيانًا إلى تخطي الخلافات العقلية حتى نتصدى للمشكلات الحقيقية. ولقد قرأت العديد من الأوراق البحثية والكتب حول المسلمين في أوروبا، ومسلمي أوروبا، والإسلام الأوروبي. وأعرف أن هناك بعض الاختلافات بين تلك التعريفات، ولكنني سوف أشير إليها هنا كما لو أنها متشابهة.

حتى لو تميز «الإسلام الأوروبي» بالتنوع العرقي والانتماء الديني الكبيرين، فإنني أؤكد ثلاثة ملامح مشتركة لكل هذه الجماعات: المسلمون هم أكبر أقلية غير مسيحية عددًا في أوروبا، ومسلمو أوروبا قد ولدوا بها وهم مواطنون بها، أما المسلمون الأوروبيون فيعيشون في فقر بالنسبة للمتوسط القومي، حيث يتأثرون بالبطالة ويميلون إلى العيش في المناطق المحرومة والمعزولة وكثيرًا ما يكونون معزولين اجتماعيًا ويواجهون التمييز في حياتهم اليومية.

ثانيًا، عن التصورات والاتجاهات والسلوك الجمعي.

اتفقت كل النتائج التي أصدرتها منظمة المؤتمر الإسلامي في تقريرها الأول عن الإسلاموفوبيا، والمسح الذي أجرته مؤسسة «بيو» للاتجاهات العالمية حول «كيف يرى الغربيون والمسلمون بعضهم بعضًا»، والتقرير الذي أصدره «مركز المراقبة الأوروبي حول العنصرية والخوف من الآخر» بالنسبة لوضع المسلمين في الاتحاد الأوروبي. وتوضح جميع النتائج الانقسام الهائل حول هذه القضية. أن التهميش والتمييز الاجتماعي والاقتصادي يولد استياءً وتعصبًا، كما يزيد من حدة الفرقة بين الجماهير المسلمة والغربية.

وكلنا يعرف أن هذه الدائرة المغلقة ترتبط بالتوترات العالمية التي خلفها ما بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر وكل الهجمات الإرهابية التي ميزت هذا العقد. كما ساهمت التوقعات المتشائمة لصامويل هانتنجتون وغيره من العلماء الغربيين في تصادم الحضارات دينيًا، قد أسهم بصورة كبيرة في بزوغ نموذج جديد لعالم منقسم نصفين على طول خطوط صدع تاريخية ثقافية ودينية.



ولذلك فإن ما نسميه الانقسام بين تكتلين متراصين هما الإسلام والغرب يؤجج القولبة والقطبية والتعصب المتبادل ويؤدي إلى ظهور التطرف. وفي هذا الصدد، دعوني أؤكد أن كل من المسلمين وغير المسلمين يهتمون بالتحديات الخاصة بالأمن وخطر القطبية الاجتماعية. وهناك قلق لدى ملايين الأسر المسلمة من مدى انسياق أبنائهم في تيار التطرف الديني والسياسي.

وأخيرًا وليس آخرًا، تنصب ملاحظتي الثالثة حول دمج الأقليات المسلمة في أوروبا ذاتها.

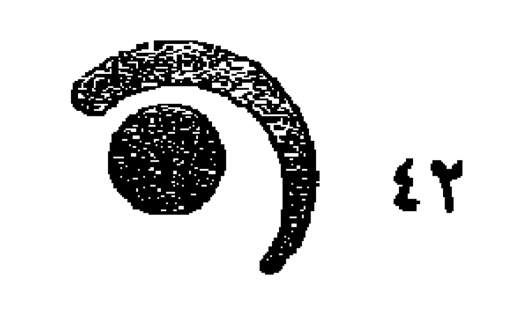
دعونا نعترف بأن الأقليات المسلمة تسبب قلقًا متزايدًا في أوروبا. فمن ناحية، يزداد قلق القادة الأوروبيين على قدرة أو رغبة المهاجرين الجدد في الاندماج في حياة بلدهم الجديد. ومن ناحية أخرى، يشعر كل من الأقليات المسلمة في أوروبا وكذلك عامة الغربيين، خاصة في المدن والمناطق الحضرية في الدول المضيفة، بالقلق من العلاقات السيئة بينهما.

وعن هذه القضية، سأؤكد على ثلاث نقاط:

في المقام الأول، نحن بصدد قضية ديموغرافية. وبالفعل منذ عام ١٩٧٥، تضاعف عدد المسلمين ثلاث مرات بسبب ازدياد معدلات الإنجاب وتدفق العاملين من المغرب العربي والشرق الأوسط وجنوب آسيا. ووفق إحصاء موسع، يوجد حوالي ١٥ مليون مسلم في غرب أوروبا، و٧,٥ مليون مسلم في شرق أوروبا ووسطها، باستثناء روسيا وتركيا. ولو استمرت الأمور كذلك، فبحلول ٢٠٢٠، سوف يمثل عدد المسلمين ١٠٪ من مجموع سكان الاتحاد الأوروبي. وفي ذات الوقت، إذا لم يتم اتخاذ إجراء إضافي، سوف يُطَوّق الاتحاد الأوروبي بسياج من المدن المنفجرة بالسكان المليئة بعشرات الملايين من المهاجرين المرتَقَبين الذين ينتظرون فرصتهم.

وفي المقام الثاني، هناك قضية الدمج. ففي الواقع يشترك المسلمون مع مجموعات أخرى من المهاجرين في مشكلات مثل صعوبة الولوج إلى سوق العمل والعزل السكني والتمييز بكافة أنواعه.

من وجهة نظري، يعتبر دمج المهاجرين والأقليات العرقية اليوم مشكلة سياسية كبرى وتحديًا للمجتمعات عامةً. فبينما تكون السلطات الأوروبية والقومية والمحلية مسئولة عن منح الفرص المتكافئة لكل الشعوب والمجموعات بصورة رسمية، فإن تعزيز المساواة الحقيقية يعتمد على المجتمعات المدنية المحلية وهو مسألة حياة اجتماعية.



للتمييز والتحيز أوجهٌ عديدة للغاية ويبرزان من خلال الاتجاهات والسلوك الاجتماعي. إن التخلص من التمييز هو بحق مسألة من مسائل حقوق الإنسان، حيث يتطلب أدوات قانونية وإجراءات سياسية. ولكن لكي نتخلص من السلوك الاجتماعي التمييزي، نحتاج إلى إشراك المجتمع المدني عن قرب. ولكي نحافظ على جودة الحياة اليومية والأواصر الاجتماعية، نحتاج إلى تحويل مناهضة التمييز إلى هدف مشترك.

وكما أرى؛ فوجود المسلمين في أوروبا ليس قضية الإسلام والغرب، بل مشكلة شائكة من مشكلات الدمج، ولا يمكن التقليل من شأنها. هناك صعوبات دائمة وعثرات أمامنا، لن نتغلب عليها دون وجود عمل سياسي شامل ومتسق في بيئات مختلفة.

والأهداف السياسية الرئيسية التي يجب أن نصل إليها من خلال الأساليب السياسية هي التعليم للجميع وسياسات الشباب القائمة على تكافؤ الفرص والوظائف والتنمية الاقتصادية والتلاحم الاجتماعي والمجتمعات الديمقراطية والتعددية والمواطنة الشمولية.

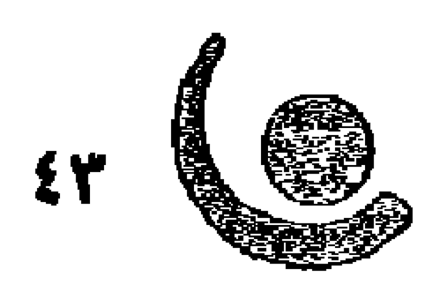
وفي المقام الثالث نتعامل أيضًا مع قضية الهوية.

وفي الحقيقة أن وصول المهاجرين لأي مجتمع له تأثير على إحساس الدولة المضيفة بالذات. قد يحدث ذلك على سبيل المثال في الولايات المتحدة مع المهاجرين اللاتينيين، ولقد حدث ذلك أيضًا في دول الاتحاد الأوروبي بسبب توسعه نحو الشمال والجنوب ومؤخرًا نحو الشرق.

النقطة المهمة هنا، كما قال البعض، هي أن «السد الذي فصل أوروبا المسيحية عن الشرق المسلم قد سرب بعض المياه وهذا غَيَّر ثقافة أوروبا».

لماذا انتهت النقاشات حول ديباجة الدستور الأوروبي السابق بنقاش حامي الوطيس؟ لماذا يسبب انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي خلافات انفعالية ساخنة؟

ومن وجهة نظري، يدور كل ذلك حول المسألة الأساسية التي تخص القيم والعادات والمعتقدات. إن الأمر يخص الدين والديمقراطية والعلمانية وتطبيقها، أو النظام السياسي العلماني والدول ومحيط العامة والتصرفات الخاصة والإحياء الديني. وكل هذا عن الهوية الأوروبية.



ولذلك، لكي نواجه دمج المسلمين في المجتمعات الأوروبية، نحتاج لسياسات جديدة على كافة المستويات. نحتاج إلى جهد أوروبي وإلى مبادرات حكومية قومية وتدابير محلية. ونحتاج إلى حكم ديمقراطي في التنوع الثقافي. ولكي نكون قادرين على ابتكار سياسات ثقافية ملائمة، علينا عمل إحصاءات ومؤشرات لتنير الطريق لصانعي القرار وتساعدهم في عملية اتخاذه، وأن نشرف على تنفيذ هذه السياسات وتقييمها. فنحن بحاجة إلى منظورات وسياسات متكاملة حول الهجرة. كما نحتاج إلى تنمية المواطنة والمشاركة الديمقراطية. نحن بحاجة إلى تعلم وتعليم الكفاءات المتبادلة ثقافيًا لمواطنينا. كما إننا بحاجة إلى ابتكار استراتيجيات وسياسات حضرية للحوار بين الثقافات.

ونحن بحاجة إلى إشراك المجتمع المدني ككل والشباب والقادة الدينيين والإعلام. ولكننا بحاجة أيضًا إلى توسعة وتطوير جدول أعمال الحوار بين الثقافات في العلاقات الدولية وجعله أولوية. وهنا يأتي دور تحالف الحضارات.



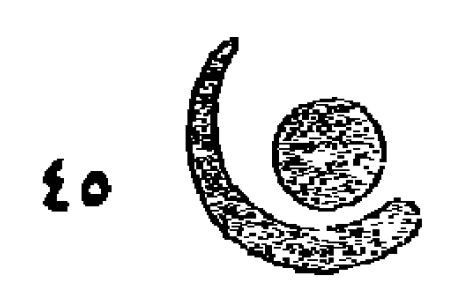
٤- دور الدين والحوار بين الأديان

في عالمنا الشديد الترابط، نشهد الصراعات العنيفة في آن حدوثها، وتذاع العذابات الإنسانية المروعة مرارًا وتكرارًا في غرف المعيشة بمنازلنا. وفي نفس الوقت، يزداد التركيز على العوامل المختلفة التي قد تسبب الحروب والنزاع المدني. فتُعتبر الأطماع الاستعمارية والمصالح الجغرافية والتنافس السياسي بعضًا من أسباب الصراعات العنيفة. ويتزايد التنافس على الموارد الطبيعية وعدم الاستقرار الاقتصادي والظلم الاجتماعي وعدم المساواة من خطورة المواجهة بين الدول وداخلها. وفي عالم تصنعه هويات مجتثة من جذورها، وقيم متغيرة وصراعات بين التقاليد والحداثة، تبرز الأصولية والتطرف، بينما يتم تهميش أصوات الاعتدال والعقلانية. وتميل الرسائل «عنهم وعنا»، وكذلك سياسات الخوف والشك إلى قطبية الإدراكات وتعميق الفروق؛ مما يؤدي إلى إمكانية أكبر لحدوث صراعات عرقية ومجتمعية.

وهذا سَبَّب ازدياد القطبية والتطرف في المجتمعات؛ مما يشكل تهديدًا للأمن الإنساني عامةً؛ وهذا لأن الصراعات في أي مكان هي صراعات في كل مكان، والعنف السياسي في إقليم بعينه قد يؤثر في السلام والاستقرار في كل مكان في العالم. وتكون آثار ذلك بعيدة المدى وتشير إلى صورة عالمية مكونة من تصدعات ثقافية ودينية متنامية تقوم بتقسيم مجتمعاتنا.

وقد اعترضت الحركات الدينية - السياسية، والتي تدعمها الجماهير في عدة أقاليم وعبر ديانات مختلفة بوضوح على التوقعات باختفاء تأثير الحركات الدينية والسياسات القائمة على الدين من جراء التحديث والعولمة.

ونستطيع القول إننا نشهد دورًا متجددًا للدين في كل مكان تقريبًا. فالحركات الدينية مزدهرة حتى في أوروبا، حيث أدت عولمة السلوك الديني إلى جعل الدين مسألة شخصية، وحيث كانت العولمة مسئولة عن الفصل الواضح بين الدولة والدين.



والنقطة التي أريد تأكيدها الآن مزدوجة.

أولاً، ثمة عدد من التساؤلات الجديدة المنطوية على تحديات يجب التصدي لها تتعلق بما إن كان باستطاعة الدين أن يمارس دورًا شرعيًّا في الحكم الرشيد، وبكيفية إدارة العلاقات بين الحركات العلمانية والدينية السياسية، داخل الدول وفيما بينها. فماذا يعني التداخل بين المذهب الديني السياسي والديمقراطية، وكيف يمكن التغلب على الشك القائم بين العوامل العلمانية والدينية حتى نسمح بوجود حوار بناء بينهما؟

تحتاج هذه القضايا من وجهة نظري إلى مناقشة مفتوحة إذا أردنا تكوين إرادة جمعية تتصدى للاضطرابات الحالية وللتوترات ولمصادر الصراع في العالم.

ولكي نأتي بإجابات ملائمة لهذه المشكلة، نحتاج إلى تجنب عثرات العقل الأصولي العلماني. أو بعبارة أخرى، يجب ابتكار استراتيجيات جديدة لإدارة الحوار بين الأديان وتعزيزه كجزء من التفاهم الثقافي.

لقد حان الوقت لكي ينخرط صانعو القرار السياسي في مبادرات تقوم بتنظيم وتيسير ودراسة الحوار الدائر مع الحركات الدينية والعلمانية المختلفة. وتهدف هذه العمليات إلى دعم وتيسير الحوار ذي المغزى، واستكشاف سبل يمكن لصانعي القرار من خلالها في كلا السياقين المساهمة في منع الصراعات بين الدول والمجتمعات وداخلها.

والنقطة الثانية تخص الدور الذي ربما تلعبه الأديان في سبيل البحث عن السلام، والذي يبقى التحدي الحقيقي لعالمنا المضطرب.

وفي الأونة الأخيرة، نظر البعض إلى الدين كمصدر للخصومة والعداء. والواقع أنه من الصعب الدفاع عن الموقف الموحي بأن الدين قد يعمل كقوة إيجابية دافعة للسلام. من العراق إلى أفغانستان ومن كشمير إلى سيرلانكا ومن إندونيسيا إلى إسرائيل وفلسطين، كثيرًا ما يبدو أن الدين يشعل العنف ويقرع طبول الحرب. ولكن وجود الدين في العديد من الأزمات المعاصرة لا يعني بالضرورة أنه السبب الذي أدى إليها في أول الأمر.

إن نشر فكرة اعتبار الدين واحدًا من المصادر الأساسية للضرر والعنف في العالم خاطئ وخطير؛ لأنه يحيد بالانتباه عن الأسباب الجذرية السياسية في معظم الصراعات. ويمارس التمييز



بكل أنواعه (العزلة الاجتماعية والظلم الاقتصادي والأطماع العسكرية وغياب الحكم الرشيد والمنافسات الجغرافية-السياسية) دورًا أساسيًا في شن الحروب. وحتى في الصراعات ذات الأساس الثقافي والديني، كثيرًا ما ينبع العنف والتطرف من سوء استخدام الدين لأغراض أيديولوجية.

وعلى العكس، يكمن الشعور بالتأثير الإيجابي للدين في القيم الجوهرية والمثاليات المشتركة في كل الديانات الأكثر انتشارًا، والتي تحث أتباعها على احترام كل من القيمة الإنسانية الأساسية (وهي حق كل فرد في الحياة) وحق الحياة بكرامة. وهذا المبدأ الأساسي يعبر عن المتطلبات الأساسية للعلاقات السلمية بين الشعوب والمجتمعات. فهو يرتكز على الديمقراطية وسيادة القانون ويكمن في صميم المعاهدات والاتفاقيات الدولية الرئيسية والتي من أهمها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

ويتزايد استخدام القادة الدينيين من كل الطوائف لنفوذهم لتعزيز الحل السلمي للصراعات من خلال اتباع أسلوب الحوار والطرق السياسية. وكثيرًا ما يتم التغاضي عن دور القادة المسلمين بصورة خاصة في دعم الجهود السلمية في إدانة الإرهاب، بالرغم من أنهم قد قاموا مرارًا وتكرارًا، في كل بقاع العالم، بشجب العنف بشدة كأمر يتنافى مع تعاليم الإسلام. ولا يمكن أن نسمح للتطرف والأصولية بإبعاد الدين عن طريقه الإنساني وجعله أداة للعنف والإرهاب.

يجب أن تتكاتف السياسة والدين ضد التطرف والشمولية والانعزال. ويجب على الساسة والقادة الدينيين والكنائس وغيرها من المنظمات الدينية توحيد جهودها لتعزيز التحالف الدولي للسلام من خلال التعليم. وفي رأيي، أفضل سبل منع التوترات عبر الثقافية والاختلافات الجديدة هو تحسين التعليم من أجل الحوار بين الثقافات والديانات والاحترام والتفاهم المتبادلين.

يهدف تحالف الحضارات إلى أن يلعب دورًا في تحسين العلاقات بين الثقافات عن طريق إعادة التأكيد على نموذج للاحترام المتبادل بين الشعوب المنتمية لثقافات وتقاليد دينية مختلفة. فهو يعتمد على الحوار بين الثقافات وبين الأديان كوسيلة لضمان السلام والاستقرار الدائمين في

العالم. ومدعّمًا بعدد من المشروعات عبر الثقافية يهدف تحالف الحضارات إلى خلق قوة دافعة وتقوية الجسور بين الجماعات المتنوعة وتعزيز المجتمعات التعددية والأكثر شمولية.

ولتحقيق هذا الهدف، يصبح إسهام القادة الدينيين مهمًّا. ولذلك، ينبغي أن يتم تعزيز الحوار بين الديانات بصورة عامة – وهذه هي النتيجة الثانية الذي أود التأكيد عليها. ويُيَسِّر التواصلُ المفتوح التفاهمَ المتبادل، ونستطيع حين تترجم الكلمات إلى عمل مشترك أن نحقق أمنًا مشتركًا أقوى، يقوم على مفهوم الأمن الإنساني ويعترف بأن كرامة الإنسان (بما في ذلك الحق في حياة كريمة) تقبع في صميم أية جهود لتعزيز السلام.

٣

تحالف الحضارات

١ – هانتنجتون والنموذج الثقافي

أود أن أبدأ هذه الفقرة بالإشادة بالبروفيسور صامويل هانتنجتون، الذي وافته المنية في الرابع والعشرين من ديسمبر من العام الماضي. فقد كان مفكرًا أُعجبت به وأعتبره واحدًا من عظماء عصره، ليس فقط لأفكاره عن التغيير السياسي والاقتصادي والاجتماعي، الذي ميزت عصره والتي تميزت بالأصالة واتساع الأفق، بل أيضًا لمقدرته على التنبؤ بالقضايا التي أصبحت رئيسية على الأجندة الدولية.

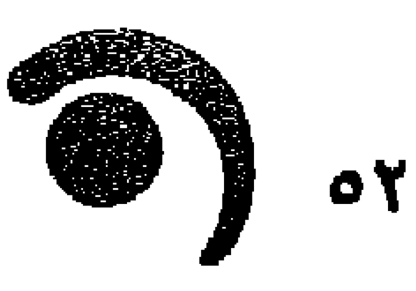
ولن أنسى أبدًا، على سبيل المثال، كتابه الشهير «النظام السياسي في المجتمعات المتغيرة»، وهو العمدة لكل سياسي مثلي، حيث يلفت الانتباه لحقيقة؛ وهي أن عملية النمو الاقتصادي لأي مجتمع لا تسبب بالضرورة نموًّا سياسيًّا، وأن المؤسسات السياسية لا تنشأ بنفس سرعة التغيرات الاجتماعية. ولن أنسى أيضًا، ولو لأسباب مختلفة تمامًا، كتابه «صراع الحضارات».

وعلى أية حال، ما أريد قوله عن «صرع الحضارات» مكون من ثلاث نقاط:

أولاً، حول نموذج هانتنجتون الحضاري أو الثقافي: من المهم ألا ننسى السياق الذي كَتَب فيه تأملاته. فقد كان ردًّا على «فرانسيس فوكوياما»، الذي قال بجرأة أن العالم قد وصل إلى «نهاية التاريخ» مع الهزيمة الأخيرة للشمولية في مواجهة انتصار الرأسمالية والديمقراطيات الليبرالية.

وبدلاً من ذلك، طور هانتنجتون فكرة أنه بالرغم من انتهاء عصر الأيديولوجية، فإن كل «الانقسامات الكبيرة بين أبناء الجنس البشري والتي هي المصدر المهيمن للصراع ستكون ثقافية». وفي عام ١٩٩٣، كتب في مقالة لمجلة «الشئون الخارجية» قائلاً: «سوف يغلب صراع الحضارات على السياسة الدولية. وستكون خطوط الصدع بين الحضارات هي معارك المستقبل».

أود أن أؤكد على مدى مقدرة هانتنجتون على التنبؤ، وكيف أنه حدد شروط الخلاف المستقبلي. والواقع أن هانتنجتون الأستاذ بجامعة هارفارد قد أعلن تغييرًا في النموذج، ليس على مستوى العلاقات الدولية فحسب، بل داخل المجتمعات وفي العلاقات الاجتماعية كذلك، كما تنبأ بأن ثقل العوامل الثقافية سيغلب على هذا النموذج. ولا أنوي الكلام عن الخلاف المعروف



في الأوساط الأكاديمية حول الطبيعة الإشكالية لبعض المفاهيم التي استخدمها هانتنجتون، ناهيك عن الكلام عن قيمة نظامه الذي يُقَسِّم الحضارات إلى مناطق كبرى. وأعتقد أنه من المتفق عليه أن النظام الأخير يحتوي على جرعة كبيرة من التعسف وقيمة استكشافية ضئيلة. ولكن المهم الإشارة إليه هو كيف كان حدسه صحيحًا حول التغيير في النموذج الخاص بالممارسات الاجتماعية بصورة عامة، سواءً أشرنا إلى العلاقات الدولية أم القومية، وكيف كان دقيقًا في تنبؤه بأن هذا النموذج الجديد سوف تغلب عليه القضايا والهموم الثقافية التي حلت محل النماذج التقليدية المجتمعية التي استقت إلهامها من المبادئ الأيديولوجية. فعلينا الاعتراف بفضل هانتنجتون لتنبؤه بهذا التطور.

ثانيًا، حول نظريته عن صراع الحضارات، أود أن أؤكد على التأثيرات المشتركة السلبية في مجملها، في رأيي، للتفسير الجبري للتاريخ الذي أتى به هانتنجتون إلى السياسة الدولية. ولاشك أن موقفه هنا كان أكثر تحفظًا وتقليدية؛ حيث سار على نهج مفكرين من أمثال: «أوزولد شبنجلر» و«أرنولد توينبي»، اللذين طالما تنبأ بزوال الغرب. فقد أضاف هانتنجتون مكون المواجهة فقط والذي سَلَّم به في هذا التفسير الحتمي للتاريخ، مقدمًا لنا صراع الحضارات كالأفق المستقبلي الوحيد والمصير الواضح المعالم.

وبالرغم من أن نظريته مثيرة للجدل، فإنها توصلت إلى فرض نفسها ورسم شروط الجدل الدائر حاليًا، لأنه حتى عند إثبات خطئها، تظل المفاهيم التي اقترحها هانتنجتون هي الإطار المرجعي.

والواقع أنه بسبب انتشار هذه النظرية، يتم أحيانًا اتهام تحالف الحضارات بكونه أسيرًا لنفس وجهة النظر التي يحاول إثبات خطئها. إلا أنني أرى ذلك مجرد نقد شكلي ولا يؤثر في أهداف التحالف، لأنه شئنا أم أبينا، تعكس رؤية هانتنجتون المبسطة الإدراك المهيمن على للعالم. وهذا وحده يثبت صحة مهمة التحالف في تفكيك الأسطورة المعاصرة الخاصة بصراع الحضارات.

ومن ناحية أخرى، أود أن أوضح أن المنهج الذي أبغي اتباعه يهدف إلى التغلب على بعض الانقسامات المفاهيمية التي قد تكون أثرت عليه في البداية واختزلت مداه.

ثالثًا، حول الإدراكات والآراء العامة.

أود أن ألفت الانتباه بوضوح إلى أثر فكر هاتنجتون على الرؤية السائدة حاليًّا للعالم ولمكونَيه؛ غلبة المخاوف والمسائل الثقافية (أي النموذج الثقافي الذي استبدل النماذج الأيديولوجية السابقة)، ونبوءة صراع الحضارات التي هي أكبر تهديد في عصرنا الحالي.

ولذلك، من المهم التأكيد على أنه بصرف النظر عن جميع القضايا الخلافية ذات الطابع الأكاديمي إلى حدٍّ ما، ومن بين كل الخلافات المفاهيمية والفلسفية، استطاعت هذه الرؤية فرض نفسها على الرأي العام. فقد انتشرت، وسواءً كانت صحيحة أم خاطئة، وكونت إدراكاتنا للواقع وللمشكلات وللصراعات.

من أجل ذلك، فإن فالمسألة هنا ليست دحض نظريات هانتنجتون أو تابعيه، أو الرد على اتجاه فلسفي ما. فما نحتاجه هو محاربة رؤية العالم المحدودة للغاية التي أعطتها العولمة ووسائل الإعلام بعدًا عالميًّا.

وبهذا المعنى، يُبرَّر وجود تحالف الحضارات بما فيه الكفاية؛ لأن مهمته هي التمييز بين الغث والسمين والاعتراف بثقل القضايا الثقافية وقضايا الهوية في مجتمعاتنا المفتوحة. ولهذا السبب، فإن مهمتنا الأساسية هي التصدي للسؤال الجوهري الآتي: كيف نعيش معًا في عالم سادته العولمة، حيث تكون صراعات أي مكان صراعات كل مكان، وأين تقسّم صدوع الخلافات الثقافية والدينية مجتمعاتنا؟

ففي النهاية، هذا هو التحدي العالمي الذي يواجه تحالف الحضارات، والذي لا بد وأن يُتعامل معه بشكل ملموس. فمهمة التحالف الأساسية لذلك هي تحويل التحدي العالمي إلى إنجازات عالمية ومحلية في آنٍ واحد، أي مرتكزة على منهج عالمي ويتم تنفيذها على المستوى المحلي.



٢- التصدي للتهديدات العالمية- الحرب على الإرهاب

منذ نهاية الحرب الباردة، بدا مفهوم الأمن يتحدد بشكل أوسع وأكثر اتساعًا ليشمل ليس مجرد تهديدات السلامة الفعلية للأراضي، بل أيضًا التهديدات النابعة من قضايا دولية، مثل انتشار أسلحة الدمار الشامل، والتدهور البيئي وتفشي الأمراض المعدية وحتى الضغط الديموغرافي والتخلف. ومن ناحية أخرى، اتسع أيضًا مدى جذور هذه التهديدات، وانضمت التهديدات الناتجة عن العلاقات بين الدول إلى التهديدات التي ينفذها أشخاص خارج الدول، مثل الإرهاب الدولي والجريمة المنظمة.

وفي التسعينيات، جرت مباحثات حول التهديدات الجديدة في ظل مناخ دولي لطيف. وكانت جيوب عدم الاستقرار الموجودة محلية نسبيًا، مثل البلقان ومنطقة القوقاز ووسط وغرب إفريقيا. ولم تبد الهجمات الإرهابية الدولية التي قامت بها القاعدة ضد سفارات الولايات المتحدة في كينيا وتنزانيا، وضد القواعد الأمريكية الشمالية في السعودية، رغم طموحاتها القوية، مختلفة عن الهجمات السابقة لها في عيون العامة. علاوةً على أنه تم اعتبار التهديد الذي قام به الإرهاب الدولي حادثًا محتملاً وليس محققًا.

وقد غيرت أحداث الحادي عشر من سبتمبر هذه النظرة الراديكالية؛ حيث أبرزت أن الإرهاب الدولي قد يكون خطرًا له نفس خطورة أي عمل عسكري، مما يدفعنا إلى مواجهة التهديد الذي يمثله. وبعد الهجمات على نيويورك وواشنطون، نحتاج أيضا إلى أخذ الخطر الذي تمثله المنظمات الإرهابية بامتلاكها أسلحة دمار شامل مأخذ الجد. وبذلك أصبح خطر انتشار أسلحة الدمار الشامل والسيطرة على الأسلحة الموجودة بالفعل قضية عاجلة جدًا.

وتمثّل الهجمات الإرهابية على الولايات المتحدة أفظع رمز للتحدي الأيديولوجي الذي واجهته العولمة وواجهته قيم الديمقراطية التي حاول الكثيرون ربطها بها في التسعينيات، كما عجلت بصورة درامية بسيناريو الأزمة. فقد مستنا الهجمات جميعًا وزعزعت النظام العالمي من جذوره؛ لأنها مثلت هجومًا بربريًا ضد قيم السلام والأمن والديمقراطية وقانونها وحقوق الإنسان، وهي تتفق مع الأغلبية العظمى للمجتمعات العالمية.

وفجأة ظهرت عيوب أدوات القانون الدولي وإمكانية تطبيقها، وفوق كل شيء ملاءمتها للواقع الجديد لزمن العولمة الذي تميز بتهديدات على نفس الدرجة من العالمية يبرز من خلالها خطر الإرهاب، وظهرت قيود هذه الأدوات بذلك أصبحت الدول أمام أسئلة أساسية مثل كيفية تحديد ردود الفعل الشرعية، لدولة من الدول، للهجمات الإرهابية التي قد تم تنظيمها وإعدادها في دولة أخرى وارتكبها أشخاص من خارج الدولة.

والواقع أن قوانين «لاهاي» وجينيف الدولية لحقوق الإنسان قد صُممت مع وضع الحرب بين الدول في الاعتبار. وهذا يعني أنها تنظم مواقف الصراع بين الدول فقط، وهي الجهات الفاعلة الدولية الوحيدة المعترف بها.

إلا أن ظهور عدد كبير من القائمين بأعمال العنف وظهور أشكال جديدة «للحرب» قد كشف النقاب عن التحديات الجديدة التي تواجه اتفاقيات جنيف والبروتوكولات المماثلة الإضافية. وهذا يفسر لماذا، في أحداث الحادي عشر من سبتمبر، كانت أول الشكوك التي أثيرت ذات طبيعة تصنيفية: هل كانت هجومًا إرهابيًا، ولو على نطاق موسع، أم «هجومًا مسلحًا»؟ هل مَثَّلَ الهجوم بداية «صراع مسلح» أم هو بداية «حرب»؟

لم يكن ولن يكون التضامن مع الولايات المتحدة ضد الإرهاب الدولي أمرًا مشكوكًا به. ولهذا السبب، ليس من المهم تَذَكُّر الأشكال المتعددة التي تم التعبير عنه من خلالها، إلا أن التضامن مع الولايات المتحدة لا يعني عدم وجود آراء أو تفسيرات مختلفة. بالرغم من أنه كان هناك إدراك عام أن الرد على أحداث الحادي عشر من سبتمبر لابد وأن يكون متعدد الأوجه، وأن ينفَّذ من خلال مستويات متباينة باستخدام الوسائل الشرطية والعسكرية من بين وسائل أخرى.

ومن الطبيعي، في الحرب على الإرهاب، أن تكمن المسئولية الأولية على المستوى القومي. فلا بد وألا يكون هناك تسامح مع الدول التي تؤيد الإرهاب الدولي والجريمة المنظمة. فتحتاج الدول إلى التسلح بالصورة الكافية لردع هذه الظواهر، إلا أنه من الواضح أن الحرب ضد التهديدات الجديدة تتطلب مستوًى عاليًا من التعاون الدولي. ويتم الأخير بشكل مكثف بين الدول التي تتشارك في المصالح والممارسات، ولكنه يحتاج أيضًا إلى إطار عمل دولي، مثل الذي توفره الأمم المتحدة.



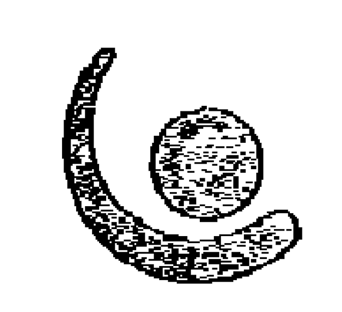
إننا على دراية بأنه عندما أصبحت «الحرب العالمية على الإرهاب» على قمة أولويات الإستراتيجية الأمنية لإدارة بوش، أصبح «الإرهاب» نفسه (وهو العنف السياسي المتعمد ضد الأبرياء) هو العدو الحقيقي. ولهذا السبب، لم يعد عاملاً ملموسًا، حيث طمس التفريق الكلاسيكي بين المحاربين وغير المحاربين، وأصبح أي تعريف للأهداف العسكرية الشرعية مستحيلاً. إننا على دراية أيضًا بالحقيقة القائلة إن التدخل العسكري في العراق، تحت مظلة الحرب العالمية على الإرهاب، قد أدى بالتبعية إلى تمزق عميق في النظام القانوني الدولي والمجتمع الدولي وفي التضامن عبر الأطلنطي. لقد قسم هذا التدخل أمريكا وأوروبا والعالم إلى قسمين وزاد من زعزعة الاستقرار الإقليمي ونتجت عنه مواجهة أيديولوجية لونتها الحروب الدينية والثقافية والحضارية. وغلب على هذه الحروب صَدْعٌ مُتخيَّل بين الغرب والإسلام سارع البعض لتفسيره على أنه علامة على الحرب الجديدة التي لا مفر منها للديانات والثقافات بحسب توقعات هانتنجتون.

وفي ذات الوقت، أصبح من الواضح للكثير، وأنا منهم، أنه بجانب الاستجابة العسكرية والأمنية، كان من الضروري إيجاد ردود سياسية على الإرهاب الدولي.

ومن وجهة نظري، كان لهجمات الحادي عشر من سبتمبر هدف سياسيّ واضح، وهو نشر الفرقة بين «الغرب» و«الإسلام». ولهذا السبب، طالما اعتقدت أن تعزيز الحوار بين الحضارات ضروري، وأنه يجب بذل الجهود لتجنب الاعتقاد في أن الغرب يستخدم معايير مزدوجة عند تطبيق القانون الدولي.

ومن ثَمَّ، طالما اعتقدت كذلك أنه يجب بذل جهد كبير لإنهاء الصراع الإسرائيلي-الفلسطيني ولكنّي سأعود لهذه النقطة مرة أخرى.

وباختصار، أستطيع القول إنه في الثمانية أعوام الماضية، مابين الهجمات على نيويورك وواشنطن ومحاولات شن هجمات على بومباى وبالي ومدريد ونيودلهي ولندن، أبرزت الأزمة الدولية نفسها في عدة أشكال. لقد زادت الشبكات الإسلامية الإرهابية مثل القاعدة وحلفائها من هجماتها وحشدت كل مواردها لتثير «صراع الحضارات».



وبالتالي، بدأت الحرب العالمية على الإرهاب كاستجابة للتهديد الإرهابي الذي كان له تأثير سلبي مباشر. ومن ناحية أخرى، لم يتحقق في جميع الحالات التوازن العادل بين فعالية الحرب ضد الإرهاب الدولي والدفاع عن الحقوق الفردية. وقد تبرر الحرب على الإرهاب اعتماد تدابير خاصة، إلا أن هذه التدابير تحتاج إلى تقييدها وتبريرها وتأطيرها دون تجاهل مبدأ التناسب. ومن ناحية أخرى، تحول مثلث الديمقراطية وسيادة القانون وحقوق الإنسان إلى حلقة مفرغة. ويبين مثال العراق بوضوح كيف أن الديمقراطية لا تتحقق دون الإجماع الشعبي الواسع. كما تبين أنه دون احترام حقوق الإنسان لا يمكن تحقيق الاستقرار ولا الأمن ولا السلام على المدى الطويل. وفي النهاية، أوجدت الحرب العالمية على الإرهاب شرخًا ليس فقط على المستوى الأوروبي وعبر الأطلنطي، ولكن أيضًا بين ما يطلق عليهما «العالم الغربي» و«العالم الإسلامي».

ولكل هذه الأسباب التي عرضتها، يصبح تحالف الحضارات جزءًا مهمًا كإستراتيجية مضادة للإرهاب. وفي هذا الصدد، أود أن أذكركم بأن قرار سبتمبر لعام ٢٠٠٦ حول إستراتيجية الأمم المتحدة الدولية المضادة للإرهاب يشير بوضوح إلى التحالف كمبادرة تهدف إلى المساعدة في التصدي للأوضاع التي أدت لانتشار الإرهاب. وكذلك نظم الاتحاد الأوروبي، على سبيل المثال، في إستراتيجيته المضادة للإرهاب الحاجة إلى تطوير سياسة وقائية موسعة، تتضمن عددًا كبيرًا من الإجراءات، مثل التصدي للتحريض وللتجنيد في بيئات محددة رئيسية، وتطوير مفردات غير انفعالية لمناقشة قضايا الفرقة، واستهداف عدم المساواة والتمييز أينما وجدا، وتعزيز الحوار بين الثقافات والتكامل طويل المدى أينما أمكن، داخل الاتحاد الأوروبي وخارجه.

أنه في مثل هذا السياق الفضفاض يمكنني أن أرى دور تحالف الحضارات، كما ستتاح لكم فرصة قراءته لاحقًا، ليس فقط كجزء من الأدوات العسكرية، ولكن كأداة للسياسة الهادئة أو الدبلوماسية الوقائية في إطار ثقافة السلام.



٣- كيف يُحدث التحالف تغييرًا - الكلمات الثلاث (الأهداف - جدول الأعمال - المنهج)

وُجِدَ تحالف الحضارات - وهو مبادرة سياسية لأمين عام الأمم المتحدة في عام ٢٠٠٦ بتشجيع أوّلي من إسبانيا وتركيا - من الاعتراف بالحاجة الملحة لملء الفراغ الموجود في مجال الحكم الرشيد للتنوع الثقافي الذي هددته التصدعات النامية بين المجتمعات وظهور التطرف وقطبية اتجاهات وإدراكات العالم، وعلامات التعصب، والخوف من الأجانب، والعنصرية.

ينطلق تحالف الحضارات من فرضية إنه إذا لم نقم بأي فعل سياسي (على المستوى العالمي وكذلك على المستويين القومي والمحلي)، فإن المشكلات التي نواجهها اليوم قد تصل إلى مستوى صراع الثقافات أو إلى ما هو أسوأ: صراع الحضارات.

ومن المهم التأكيد على أنه في وقت تدشينه، قوبل التحالف بالشك وبعض أصداء الأصوات المختلفة معه. ولا تزال تلك التحفظات باقية، بَيْدَ أنني أعتقد أنها تقوم على نقاشات واعتبارات متفاوتة ذات طبيعة مفاهيمية فيما يخص جدوى المبادرة، أكثر من التحليل الدقيق لتطور التحالف منذ أن بدأ عمله.

إلا أنني أعتقد أنه من المهم توضيح بعض الالتباسات في الفهم التي أحيانًا ما تلون فكرة تحالف الحضارات.

وسأبدأ بالتصدي للنقاشات ذات الطبيعة المفاهيمية.

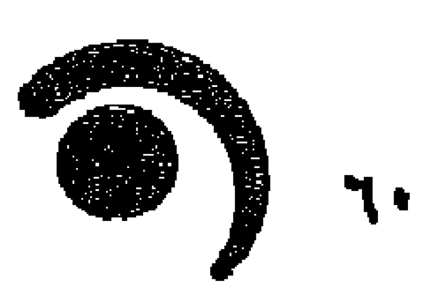
نسمع أحيانًا أن التحالف يستقي إلهامه من المفاهيم والنظريات المبهمة التي يحاول إثبات خطئها. ويدعي البعض أن التحالف قد مَثَّل نقطة انطلاق لفرضية صراع الحضارات التي حاول محاربتها. ويزعم البعض الآخر أنه بسبب نقاط الضعف التي أدركناها، تحمل هذه المبادرة في طياتها بذور موتها. وقد أتفق مع ذلك إذا حاولنا تحويلها إلى نظرية علمية أو إذا فكرنا في إنتاج مذهب فلسفي جديد. ولكن الأمر ليس كذلك، وهذا ما أستطيع أن أؤكده لكم، وإلا لما كنتُ الممثل الأعلى لتحالف الحضارات!

ثم هناك من يعتبر أن تحالف الحضارات في ظل الإطار العالمي للحرب على الإرهاب، لحنًا سماويًا أكثر من كونه سياسةً خارجية، وهناك من ينتقدونه لكونه - في رأيهم - مجرد أداة للدبلوماسية الهادئة. ولكن بالنسبة لي، هذه هي الميزة الكبرى لتحالف الحضارات، ومناط عمله وما يعطيه قيمة إضافية.

وهناك أيضًا من يهاجمونه بسبب اسمه، حيث يتوقعون فشله الحتمي. ولكن هل هذا الموقف سليم؟ لست متأكدًا. ففي نهاية الأمر، ما جدوى النزاعات اللغوية التي لا تنتهي في ضوء إلحاح المشكلات والمهام التي تنتظرنا؟ وأيًّا كان الأمر، نجد كل شيء في الحجج التي تهاجم علاقته بالظروف الحالية، فالبعض ينتقد إلهامه العدائي، والبعض يعتقد أنه مثالي للغاية. وكل هذا عن كلمة «تحالف»، أما عن كلمة «الحضارات»، فإننا لسنا بمنأى عن هذا النقد اللاذع: فالبعض يريد «الثقافات» فقط، والبعض يريد «بين الثقافات» ويرفض «المتعدد الثقافات» ويُعَلق بأن البشر وحدهم هم القادرون على الحوار؛ لأن الثقافات والحضارات لا تملك القدرة على الكلام... بالطبع. ولكن...

لا تلوموني لما قد يبدو عدم دقة. فأعترف أنني — بطبيعتي - لا أميل كثيرًا للجدل القائم على المعنى، والذي لا يمنعني من إدراكه. إلا أنه لابد لي من تولي زمام الأمور وإعادة الخلاف إلى مستواه الحقيقي، دون إغفال واجباتي. فمن البديهي أنه من المهم فهم تاريخ المفاهيم جيدًا، وذلك للوعي قدر الإمكان بالخلافات الأكثر أكاديمية حول تفاصيل المدارس الفكرية والأساليب المنهجية المختلفة. إلا أنني أعتقد أنه يظل «ديكارت» ودفاعه عن الحس السليم مرجعًا ثابتًا في هذه المسائل. كما أقدر أيضًا حكمة المقولات اللاتينية، ولا أملك إلا أن ذكر المقولة المعروفة «لا يمكن تفسير الأذواق». وسوف تغفرون لي إذا بدا كلامي شديد البساطة!

وتتعلق مجموعة ثانية من التعليقات النقدية التي كثيرًا ما نسمع عنها بالرصد الخيالي للعديد من الملايين للتحالف أو موارده البشرية الهائلة. واسمحوا لي أن أؤكد لكم بوضوح أن التحالف (رغم اتساع نطاقه ليشمل العالم كله، والمهام المسئول عنها وطموح مهمته) يظل هيكلاً ذا إمكانات متواضعة للغاية فيما يخص التنظيم والميزانية. فنحن نتحدث عن ممثل أعلى تُعاونُه سكرتارية محدودة مكونة من عشرة أفراد وميزانية مكونة من إسهامات طوعية من دول أعضاء وصل حجمها في ٢٠٠٨ إلى ١,٨ مليون دولار أمريكي.



ولاحظ أنني لا أتبرم! فهدفنا هو أن نظل نقطة انطلاق مرنة وفعالة وأن نحرز تقدمًا من خلال خلق تعاون مع المنظمات الدولية والإقليمية، وأن نطلب من الدول الأعضاء نقل رسائل التحالف لتناسب المستويات القومية وتطوير شبكة من الشراكات مع نشطاء في المجتمع المدني، سواءً في القطاع الخاص أو الجمعيات الأهلية أو الجامعات أو الجماعات الدينية.

إلا أنه واضح أيضًا أن التحالف سيحتاج إلى وسائل تتناسب مع الغايات التي يبغي تحقيقها، هذا إذا أراد أن يقوم بمهمته بصورة ملائمة، وإلا سيواجه خطر عدم الذهاب أبعد من أية فكرة جيدة ولو كانت قصيرة الأجل. ولتجاوز هذه العقبة، يتضح أن هناك المزيد من العمل ينبغي القيام به فيما يخص تقوية بناء التحالف وبناء قدراته كمنظمة، من أجل جعله مستدامًا عبر الزمن. وسوف أعرِض لهذه القضية فيما بعد.

وعلى أية حال، ورغم هذه التحفظات الأولية، التي تغلبت عليها الحقائق والأفعال، أود أن أؤكد على أن النجاح الذي نعم به التحالف واضح، ويشهد عليه التوسع السريع ودعم «مجموعة الأصدقاء» (التي وصل عددها إلى أكثر من مائة عضو) وكذلك اهتمام منظمات المجتمع المدني به. وهذا يرجع إلى قدرته على ملء الفراغ السياسي الذي كان موجودًا بالفعل.

والسؤال الذي يجب أن نطرحه الآن هو «كيف يمكن للتحالف أن يُحدث تغييرًا؟»

باختصار، في رأيي تكمن الإجابة في ثلاث كلمات: الأهداف وجدول الأعمال والمنهج. أولاً، هدف التحالف الأساسي هو جبر الفروق التي تُقسِّم العالم، خاصةً خطوط الصدع بين المجتمعات. وأما جدول الأعمال، فيركز على أربع قضايا متداخلة: التعليم والشباب والإعلام والهجرة. وبالنسبة للمنهج، وباعتبار أنها مبادرة تهدف للوصول إلى النتائج، يحدد النشاط العملي سلوك التحالف؛ لأن هذا هو السبيل الوحيد الذي يمكن من خلاله أن يُحدث التحالف تغييرًا في حياة الناس ويؤثر على رؤيتهم للعالم. وعلى مستوى أكثر تفصيلاً، أهداف التحالف مزدوجة: أولاً، يهدف التحالف إلى الإسهام في تحسين العلاقات بين المجتمعات والجماعات ذات التكوين الثقافي والديني المختلف، في وقت تميز تحديدًا بالعودة إلى تأثير هذين العاملين في الحياة العامة وفي العلاقات الدولية. ومن ثَمَّ، فإن التحالف يهدف إلى تأطير الحرب ضد التطرف عن طريق الوقاية من خلال العمل في أربعة مجالات رئيسية هي: التعليم والشباب والإعلام والهجرة.

ومن خلال اقتراح العمل في هذه المجالات الأربعة (التي تم النظر إليها مؤخرًا كمجالات سياسية منفصلة بالمقام الأول) يتخذ التحالف منهجًا جديدًا حيث يتعامل معها بطريقة عرْضية من خلال منهج مشترك وهو الحكم الرشيد للتنوع الثقافي. وهذا بالفعل منظور جديد لابد من إعطائه إطارًا منظمًا ومتسقًا ومستدامًا.

ولهذا السبب، دُعِيَت الدول أعضاء مجموعة أصدقاء التحالف - وهي مجموعة دعم مكونة من دول ومنظمات دولية - لرسم خطوط قومية للحوار العالمي. وبالتالي، طُلِب من المنظمات الدولية على حد سواء الشراكة مع التحالف لتعزيز الإمكانات الهائلة التي يتمتعون بها ولجعلها أكثر وضوحًا واتساقًا في أغراضها.

إن اختيار المجالات الأربعة - التعليم والشباب والإعلام والهجرة - هو نتيجة التركيز القوي على الاهتمام بالمجالات السياسية التي كثيرًا ما احتلت درجة أدنى من الاهتمام. ويحدث هذا في جداول الأعمال الداخلية للدول، لأنها مشاريع طويلة المدى وغالبًا ما لا تتوافق مع الدورات الانتخابية للديمقراطيات، ومن الناحية الدولية، كثيرًا ما تُعَقِّدها البيروقراطية لأنه من الصعب التوفيق بينهما.

وأخيرًا، وفي مواجهة الأهداف التي ينشدها وفي مواجهة جدول أعماله، يصبح التحالف مشروعًا عمليًّا ملتزمًا بمسئولية الوصول إلى نتائج. وبعبارة أخرى، فرسالة التحالف هي الوصول إلى النتائج، وأول واجباته هو ابتكار منهج عالمي ومحلي في آنٍ واحد يسمح بعولمة أو عدم عولمة أهدافه من خلال مجهودات على المستوى المحلي، ويقوم ذلك على الثقة بأن التعديلات الطفيفة على أرض الواقع سوف تسفر عن تغيرات ملموسة في حياة الناس، وسيحدث مجمل ذلك كله تغييرًا.

وكما أراها، فنجاح الكلمات الثلاث للتحالف (الأهداف وجدول الأعمال والمنهج) هو تحقيقها، بمعنى أنه من الضروري دعمها والعمل على استدامتها في المستقبل. وبعد المرحلة الأولية لعمليات التحالف، التي تتوافق تقريبًا مع الفترة التشغيلية الأولى لخطة العمل الأولى التي أعلنتُها في يونية من عام ٢٠٠٧، ومن المهم أن يتم تمكين التحالف خلال العامين التاليين لخطة العمل الثانية - التي ستقدم في مايو من عام ٢٠٠٩ - كالركيزة الرابعة للتنمية المستدامة والذي يخاطب قضية الحكم الرشيد للتنوع الثقافي على المستوى العالمي. ولكي تصبح المبادرة



مستدامة، لابد لتحالف الحضارات من التغلب على ثلاثة تحديات. التحدي الأول هو إدراج أهداف التحالف إدراجًا كاملاً ضمن الأجندة الدولية للدول الأعضاء من خلال التعاون والتنفيذ الكاملين للخطط الدولية للحوار بين الثقافات؛ بما في ذلك المجالات الأربعة للتحالف. أما التحدي الثاني فيَتَكوَّن من ربط التحالف بالعمليات الإقليمية (إما من خلال المنظمات الإقليمية أو الممثلين المحليين للمنظمات الدولية) وذلك للاستفادة من الإمكانيات الموجودة وخلق تعاون وإنتاج آثار متعددة. أما التحدي الثالث فهو تعبئة المجتمع المدني بكل مكوناته المتعددة (الجمعيات الأهلية والمنظمات والمجموعات الدينية والمؤسسات والجامعات والقطاع الخاص، إلخ) كركيزة أساسية لتحالف الحضارات من أجل تحقيق هدفه النهائي، وهو إحداث التغيرات الطفيفة على أرض الواقع والتي تبعث الأمل في نفوس شعوب العالم.

من هنا، يتضح أن التحالف لا ينبغي ولا يمكن أن يستبدل مشروعات أو كيانات أو منظمات أخرى أو يتنافس معها. لابد لقوة التحالف أن تنبع من قدرته على إثبات ذاته مع اليونسكو أولاً وأن يكون بمثابة أداة للدبلوماسية الهادئة والذكية غالبًا، لتستخدم في مواقف الصراع (بمعناها الأوسع بما في ذلك مواقف «التوتر» في العموم) ثم في مجهودات بناء السلام.

ومن ناحية أخرى، في حشد ما يسمى «بالمجتمع الدولي»، بما في ذلك الشبكة الموسعة لمنظمات المجتمع المدني، يصبح التحالف بلا شك مشروعًا آخر يضاف إلى العدد اللانهائي من المشروعات. هذا بالرغم من وجود فرق مهم، وهو أن التحالف مبادرة سياسية تحكمها الأمم المتحدة، مما يضفي عليه تأكيدًا قويًا ويعبئ قدراته بمصداقية متفردة.

وأود أن أكرر الآتي: يعمل تحالف الحضارات كركيزة رابعة للتنمية المستدامة، وتعتبر قضية الحكم الرشيد للتنوع الثقافي قضية كبرى. ولا شك أنه فقط من خلال الممارسات والسياسات الخاصة بـ «الحكم الرشيد للتنوع الثقافي» سنكون قادرين على العيش معًا في تناغم، وسنكون قادرين أيضًا على تحويل هذا التعايش الجبري إلى فرصة للإثراء الثقافي والإنساني على المستويين الفردي والجماعي للشعوب والمجتمعات.

في عالمنا الذي يميزه كم كبير من الظلم، لا يجب فقط أن نحقق ميثاقًا بيئيًا جديدًا خاصًا بالطبيعة. فاليوم تنغمس المجتمعات في بيئة إنسانية سيئة، ولكن إذا تكاتفنا، سنتمكن من تحسين

الحوار بين أبناء الجنس البشري وتحويل التنوع الثقافي والديني إلى فرصة للتنمية المستدامة الحقيقية.

ومن المعروف أن تاريخ الأمم والديانات والحضارات قد شهد فترات من السلام والحرب ولحظات مواجهة وصراع وتعصب مع وجود رغبة في الحوار والانفتاح على «الآخر»، وعلى ثقافة الاختلاف والتسامح والقيم العالمية. إلا أنه لا توجد أمور قدرية وحتمية لا يمكن قهرها. فالحوار المعقد والملح للحضارات والثقافات والديانات أمر ضروري وممكن ومجزٍ. وهو أفضل رد فعل على العزلة وفقدان الثقة والمواجهة، هو أيضًا أفضل حافز على الانفتاح والتفاهم والتسامح.

وبلا شك، يبين لنا التاريخ أنه ليس حوارًا سهلاً، وإذا لم يتم تدريسه وممارسته، فإنه يمهد الطريق للأصوات الفردية أو الصمت، واللذين كثيرًا ما يذكيان الاتجاهات المتطرفة أو الدوافع التعصبية.

والواقع أن الثقافات أحيانًا ما تميل إلى التأكيد على هوياتها عند مواجهة الثقافات الأخرى. فقد عملت الخصوصيات الثقافية، التي تشرعها العوامل العرقية والدينية كنواقل للصراع والهيمنة. ولذلك، فمن الضروري أن تكون كل حضارة وكل دين وكل ثقافة قادرة في داخلها على التسامح وعلى الاعتراف بحرية الضمير والحق في الاختلاف. وليس هذا فقط لأن تعصب ثقافة أو دين يتناسب مباشرةً مع التعصب الموجود في صميم هذه الثقافة أو هذا الدين، ولكن أيضًا لأن تعصب ثقافة أو دين هو شيء غير ثابت ويتغير مع الزمن.

ويجعل الموقف الدولي المعقد الذي أوجدته أحداث الحادي عشر من سبتمبر والهجمات الأخرى الإرهابية التي ميزت هذا العقد حوار الحضارات والأديان أولوية إنسانية ملحة. ولهذا السبب، يكون تحالف الحضارات هو المبادرة المناسبة في الوقت المناسب.

٤

رؤية للتحالف

١ – لماذا يمكن للتحالف الإسهام في تهيئة نظام الأمم المتحدة للتحديات الأمنية الجديدة للقرن الحادي والعشرين

دعوني أبدأ بتذكيركم ببعض البيانات التجريبية عن الصراعات والحروب. في أوائل التسعينيات، ربما بسبب نهاية الحرب الباردة، بدأت أعداد الصراعات المسلحة في جميع أنحاء العالم في التقلص، ومازال العدد في تناقص مستمر حتى يومنا هذا.

وهي بشارة بالفعل (بالرغم من عدم تنويه معظم وسائل الإعلام والعامة لها) خاصةً في الدول النامية حيث تدور معظم الصراعات المسلحة الآن.

إلا أن الخبر السيئ له جانبان؛ فمن ناحية، فقد تزايدت منذ نهاية الحرب الباردة الصراعات المسلحة داخل الدول وليس فيما بينها. وتُكَوِّن الصراعات العنيفة داخل الدول الآن أكثر من ٩٥٪ من الصراعات المُسلَّحة. مما يعني أن الدول الآمنة ليست بالتبعية شعوبًا آمنة. ولذلك، أصبحت حماية المواطنين والأفراد من الهموم الكبرى. ومن ناحية أخرى، يأتي الإرهاب الدولي في قلب كل المخاوف لأنه الشكل الوحيد للعنف السياسي الذي يزداد سوءًا، بالرغم من أن البيانات المتاحة تثبت العكس. وعلى أية حال، أدى الاتجاهان إلى تغيرات كبرى في الأمن العالمي، وكذلك في طبيعة التحديات المطلوب التصدي لها من أجل إيجاد أوضاع مستدامة لعالم أكثر أمنًا. ورغم رفض الخنوع واليأس، لا بد من الاعتراف بأنه بعد الحادي عشر من سبتمبر، أصبحت مشكلات الأمن العالمي أكثر تعقيدًا، وهذا ما دعا الأمم المتحدة لأن تلبي المتطلبات البازغة والجديدة لضمان السلام والأمن العالميين.

وبالفعل، تعتبر الأمم المتحدة، مع منظمات المجتمع الدولي، منتجًا ثانويًّا للحظات تاريخية محددة. ولكن لا يمنع ذلك الالتزام بالتأقلم والتعديل من أجل التصدي الفعال لكل المشكلات الحالية التي ترتبط بغياب الأمن الإنساني بمعناه الواسع. وكل هذا يدور حول مسألة إصلاح الأمم المتحدة المعروفة – أو على نطاق أوسع – إصلاح النظام العالمي. إلا إنني سوف أحصر تعليقاتي في القضية الوحيدة لإدارة الصراعات وحلها، كغرض الأمم المتحدة والتزامها الرئيسي وفقًا لميثاقها.



لكي تتعامل مع السلام والأمن القوميين، تؤمّن الأمم المتحدة تدابير مختلفة كأدوات أولية، وهي «الأمن الجمعي» والدبلوماسية الوقائية وإجراءات حفظ السلام وبنائه. دعونا ننحي جانبًا الأمن الجمعي كمجموعة من التدابير الجبرية المجتمعة - بما في ذلك استخدام القوة العسكرية - التي تتخذ لوقف العدوان ولاستعادة السلام الدولي. ودعونا أيضًا ننحي جانبًا هياكل حفظ السلام، حيث يتم إصلاحها الآن بهدف تعضيد قدرة الأمم المتحدة التشغيلية في هذا المجال.

ودعونا بدلاً من ذلك، نركز على الدبلوماسية الوقائية وبصفة خاصة على بناء السلام؛ لأن كليهما مهمًّا للتحالف، كما إن التحالف مهم لهما. فمن ناحية، للدبلوماسية الوقائية علاقات واضحة مع التحالف، مثلها مثل أي نشاط يهدف إلى منع النزاعات القائمة من التفاقم والتحول إلى صراعات وإلى تحديد انتشار الصراعات عند وقوعها. ومن ناحية أخرى، يعتبر بناء السلام أداة تتوسع باستمرار وتشمل صنع السلام وحفظه في فترات ما بعد الصراعات، ولا يمكن للتحالف إلا أن يرتبط بذلك ارتباطًا وثيقًا.

دعونا نشرح هذه الروابط بشيء من التفصيل؛ لأنها من وجهة نظري هي السبب الجذري للتحالف. فنحن نعيش في عالم يزداد تعقيدًا، فكثيرًا ما تؤدي الإدراكات ذات المنظور الواحد والتي يؤججها الظلم وعدم المساواة إلى العنف والصراع؛ مما يهدد الاستقرار والسلام الدوليين. وعلى امتداد السنوات القليلة الماضية، أدت أعمال العنف والحروب والاحتلال إلى التوجس والخوف المتبادلين داخل المجتمعات وفيما بينها. فقد استغل بعض القادة السياسيين وقطاعات من الإعلام وكذا مجموعات راديكالية هذه البيئة ورسموا صورًا للعالم مكونة من ثقافات أو ديانات أو حضارات لا يمكن الجمع بينها، فهي صور متباينة تاريخيًّا ومحتّم عليها المواجهة. ولو أكدت الافتراضات الوهمية هذا الادعاء - كما في حالة تنبؤ هانتنجتون المعروف حول صراع الحضارات - فإنه بفضل العولمة، تُحرك الانقسامات الثقافية والدينية رؤى العالم وإدراكاته الأكثر شيوعًا وانتشارًا.

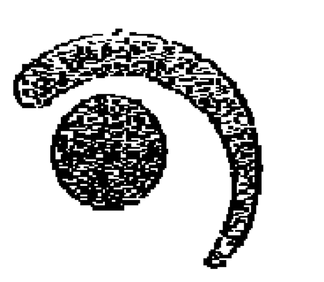
وفي رأيي، هذه هي القضية الحساسة، فبصرف النظر عن النزاعات الفكرية والعلمية حول طبيعة هذه الانقسامات أو المفاهيم المغلوطة وغير الدقيقة المبنية عليها هذه النظرية. وبالفعل فإن هذه الخلافات الأكاديمية مبصّرة، كما إنها مفيدة في تجنب التباس الفهم وتكوين المفاهيم الخاطئة. ولكن لا يمكن حصر العمل في الخلافات حول المفاهيم، والمهم هو محاولة حل

المشكلات الحقيقية التي تؤثر في الحياة اليومية للناس. ولهذا أود بدلاً من ذلك التأكيد على التساؤل الأساسي اليوم، وهو: «كيف نعيش معًا في عالم تسوده العولمة، وتؤثر فيه الصراعات التي تقع في أي مكان في العالم على بقية الأماكن، وحيث تُقسِّم نقاط الخلاف الثقافية والدينية مجتمعاتنا؟» وفي هذا السياق، أصبحت الحاجة إلى بناء الجسور بين المجتمعات والجماعات وتعزيز الحوار والتفاهم وبناء الإرادة السياسية الجمعية للتصدي لاضطرابات العالم أمرًا أكثر إلحاحًا من ذي قبل. وهذا هو التحدي العالمي الذي يتعين على التحالف مواجهته والتصدي له بشكل ملموس وباستخدام منهج هدفه الوصول للنتائج وذلك بالتركيز على الإنجازات. وتلك هي المهمة الأساسية والملِحّة.

ولذلك، دعوني أقول بصراحة: كمبادرة من مبادرات الأمم المتحدة، لن ينمو التحالف إلا بالتنسيق الوثيق مع كل شركائه، داخل الأمم المتحدة وخارجها. فالتحالف يقوم على (ولا يحل محل) المبادرات والبرامج المرتبطة بأهدافه. ومن الخطأ أن نهدف إلى العمل على أساس انعزالي أو تنافسي أو أحادي.

ومن المهام الكبرى بالنسبة لي إدخال جدول أعمال التحالف في النطاق الواسع لعمل الأمم المتحدة، وفي العمليات الإقليمية الدائرة، وفي السياسات القومية والمبادرات المحلية. وهذه هي النقطة الأولى.

ولتحقيق هذا الهدف، من الواضح أنه على التحالف أن يَظهر كلما أمكن كأجندة مستعرضة ومترابطة لتقوية الدبلوماسية الوقائية وبناء السلام مع زيادة حماية حقوق الإنسان للجميع. فهكذا أرى التحالف وهكذا يجب أن يكون.



٢- السلام والحوار بين الثقافات - ما يستطيع التحالف القيام به؟

عالمنا سريع التغير. وتقلل التغيرات الدائرة من شأن الفكرة القائلة إن التسعينيات هي نهاية التاريخ، إلا أنه أحيانًا ما يبدو أن الذين ينوون جعل هذا العالم السريع التغير مكانًا أكثر أمانًا محرومون من التفكير الاستراتيجي. فهناك فعلاً فرص عظيمة لإيجاد عالم أكثر أمانًا- فلم تكن أبدًا إمكانية وجود مجتمع عالمي متكون من عدد من الدول، وأصحاب المصالح أكبر ولا أكثر تنظيمًا)، ويتيح وجود وسائل مذهلة للاتصال وجود وعي عالمي بقضايا عامة وتعبئة عالمية للعمل المشترك نحو غايات مشتركة. إلا أنه لا تزال هناك فرص لم تتحقق بعد.

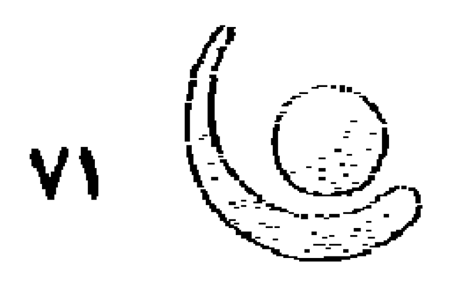
وبالرغم من الأيديولوجيات والاتجاهات الثقافية المحيطة التي تُميز العولمة، تستمر فاعلية التفادي المثمر للصراع وبناء السلام على المستوى المحلي.

ويهدف التحالف إلى بناء الجسور بين المجتمعات، كما يهدف إلى تعزيز الحوار والتفاهم وإيجاد الإرادة السياسية الجمعية للتعامل مع اضطرابات العالم وانقساماته. وكإستراتيجية مضادة لصراع الحضارات، ينبغي أن يصبح التحالف ناشطًا رئيسيًا في بناء السلام وتجنب الصراع بشكل عام.

وهذا يعني أنه بجانب الاستمرار في تنفيذ توصيات التقرير في مجالات العمل الرئيسية الأربعة للتحالف، والموجهة جميعًا نحو منع الصراعات، فإنه ينبغي أيضًا التصدي لتحديات أخرى؛ بما يعزز التزامه ببناء السلام.

ولذلك، ينبغي أن يهدف التحالف إلى أن يشتغل بإيجاد أوضاع للسلام المستدام بين المجتمعات والجماعات المنقسمة.

وينبغي أن يكون التحالف عاملاً مساعدًا ونقطة انطلاق للتفاعل بين نشطاء وأصحاب مصالح متعددين، ويُقام على مشاريع موجودة بالفعل تعمل بتعاون ونسق مع المنظمات ذات الصلة على أرض الواقع.



إن تحالف الحضارات قادر على تعزيز المبادرات القائمة على الاتصالات بين الشعوب (أو كما يطلق عليها أحيانًا، دبلوماسية المدن)، والذي يهدف إلى مساعدة عدد من السلطات المحلية والقروية لترسيخ شروط السلام الدائم بين المجتمعات والجماعات المنعزلة.

وبسبب تركيز تقرير المجموعة رفيعة المستوى على الانقسامات، يجب أن يولي تحالف الحضارات انتباهًا خاصًا بـ«الحواجز التي تفصل بين الثقافات»، والتي تعني المناطق التي تزداد فيها خطورة القطبية الثقافية والنزاع لأسباب خاصة بها.

مما يعني أن المشاريع المطلوب تنفيذها في مناطق النزاع المحتمل تحتاج إلى أن تكون لها الأولوية وأن تركز على عدد محدود من المجموعات والإجراءات الرئيسية المستهدفة.

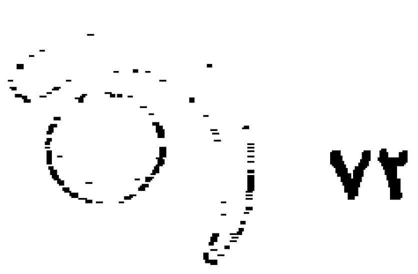
وينبغي أن تهدف بعض المشروعات إلى العمل في مرحلة النقاهة الذي تلي فترات الصراع، وذلك لمساعدة التحول من ثقافة الحرب والعنف إلى ثقافة السلام والتفاهم وعدم العنف.

سوف تتطلب هذه المشروعات الانخراط النشط للسلطات المحلية من أجل تنمية الثقة المتبادلة وإعادة بناء التضامن والتلاحم، وإيجاد آليات للحوار والمشاركة النشطة في إعادة البناء والتعاون والمهام المعاونة.

وستستهدف مجموعة أخرى من مشروعات الحل السلمي للصراع وستحاول الإسهام في نزع فتيل التوترات وإعادة بناء الحوار وتعزيز التسامح والتعددية من خلال تيسير دمج المجموعات المستضعفة وتعزيز حقوق الإنسان والمشاركة المجتمعية.

وفيما يخص المجموعات والإجراءات المستهدفة، ينبغي إعطاء أولوية قصوى للمشروعات التي تعزز دور الشباب في رأب الصدع، كما تعزز المبادرات التي تُمكِّن المرأة من تدعيم دورها في تنمية ثقافة السلام. علاوة على أنه ينبغي أن تركز المشروعات في الأساس على التعليم (خاصة من خلال الوسائل الخلاقة باستخدام الثقافة والرياضة على سبيل المثال) وعلى دور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تقليص الفجوات والانقسامات.

وفي هذا الصدد، يهدف تحالف الحضارات إلى العمل استراتيجيًا؛ حيث يمكن أن يكون عاملاً مساعدًا وداعمًا للنشطاء الموجودين بالفعل على أرض الواقع، وفي المواقف التي يمكن للمشروعات التي يقيمها التحالف (أو التي يعطيها التحالف وضعًا أقوى مما اكتسبته) أن



تنطوي على «تأثير المثال الحي» وبذلك تكون ملهمةً لأفكار خلاقة مشابهة في بيئات الصراع الأخرى.

وحول قضية بناء السلام والحوار بين الثقافات، أود أن أعرض ثلاثة تعليقات:

أولاً، لم ينشأ «تحالف الحضارات» من أجل فض النزاعات المفتوحة. فهو لا يملك الوسائل اللازمة، كما أن هذا ليس هو الهدف منه ويجب توضيح ذلك. إلا أنه لا يمكن أن نجزم بأن التحالف لا علاقة له بالصراعات.

وباختصار، فلنقل إن التحالف يقع عند منبع الصراع وعند مصبه. وهو بهذا المعنى أداة للدبلوماسية الرادعة كما إنه أداة لبناء السلام.

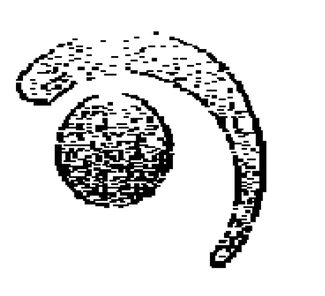
ثانيًا، لا يمكن للتحالف التعامل مع كل الصراعات. فلا يمكن للتحالف أن يتوقع حل الصراع الإقليمي أو صراع الحدود أو السيطرة على مصادر الطاقة أو الثروات النادرة، مثل الماء وغيره. كما لا يهدف التحالف إلى حل الصراع السياسي الذي لا يمكن التعامل معه إلا من خلال وسائل سياسية. ولا يتوقع التحالف أيضًا أن يحل محل الآليات الموجودة للوساطة السياسية، إلا أنه يستطيع الإسهام في تنفيذ حلول للسلام الدائم من خلال منهجه المتمركز حول الحوار بين الثقافات، والأولوية التي يعطيها للعلاقات بين الأفراد والجماعات. فعلى سبيل المثال، كان من جراء ذلك أنه عندما زرت إسرائيل وفلسطين (غزة بالتحديد) في مايو الماضي، كان هدفي هو الاتصال مع كلٍ من الطرفين وتقديم تحالف الحضارات لهم كنقطة انطلاق للحوار، وإخبارهم عن المشروعات المحددة التي من الممكن تطويرها على أرض الواقع بالتعاون مع النشطاء المحليين.

لتحقيق هذه الغاية، التقيت عددًا كبيرًا من الشخصيات من أصحاب المسئولية السياسية وأعضاء الحكومات أو البرلمانات، والسلطات الدينية والكيانات المنتخبة محليًا والمثقفين والكتاب وأساتذة الجامعات والفنانين والمعلمين والشباب وممثلي المنظمات في المجتمع المدني.

الملاحظة الثالثة: توضح الحقائق أن معظم الصراعات المتأججة الآن لها دوافع عرقية وتخفي وراءها قضايا ذات طبيعة مشابهة. ولكن كثيرًا ما لا يكون لهذه الصراعات أثر على المظاهر الثقافية. ولطالما عُنيت بالنزاعات على الأرض، والموارد، والسلطة الاقتصادية والسياسية. وتكمن المشكلة في أنه دائمًا ما لا تضع الدول هذه الادعاءات ذات الطبيعة السياسية أو الاقتصادية أو

الاجتماعية في الاعتبار. ونتيجة لذلك، تنتهي هذه الصراعات باعتبار قطاعات كاملة من المجتمع ضحايا، وبالتالي تفصل هذه المجتمعات نفسها كمجموعات عرقية أو دينية وتنفجر داخليًا.

وهكذا، فإن التحالف مجرد خطوة نحو الأزمات وصراعات الهوية، كما أوضحت الإبادة العرقية في رواندا عام ١٩٩٤. إلا أنه ينبغي تجنب هذه التحولات بكل شكل ممكن. فأولاً، ينبغي أن نحذر من انحصار الجدل حول الهويات في مسائل الدين والإسلام. ثانيًا يجب أن نُحذِّر من تحويل الدين إلى أداة، ومن ثم جعله سبَبَ كل الشرور ودواءَها أيضًا. ثالثًا، ينبغي أن نقاوم الإغراء السهل لنظريات هانتنجتون الحتمية. فحرب الحضارات ليست حتمية. إلا أنه مع استمرارها كاحتمالية، لابد لنا من الحذر دائمًا من إيجاد الأسباب المؤدية إليها. وهذا هو هدف التحالف في نهاية الأمر.



٣- الورقة البيضاء

منذ إصدار تقرير المجموعة رفيعة المستوى في نوفمبر من العام ٢٠٠٦، بات الموقف الدولي أكثر تعقيدًا بسبب استمرار وجود مناطق المواجهة والصراع وازديادها سوءًا على مستوى العالم، ولا سيما في الشرق الأوسط.

وكممثل أعلى للأمم المتحدة، وعلى وعي بالخلفية المذكورة في التقرير، لطالما كنت مدركًا أن الصراعات المتعددة في الشرق الأوسط وانتشارها المتغلغل في مناطق معينة يشكل بؤرًا محتملة لما يطلق عليه الانقسام الغربي- الإسلامي. علاوة على أن طبيعة الصراع الإسرائيلي- الفلسطيني والاتفاقيات المتتالية الفاشلة أو المختَرَقة، والمعاناة اللانهائية التي سببتها العمليات العسكرية المتعاقبة، وارتباطها بعدم القدرة على ضمان الأمان المشروع للناس وارتباطها كذلك بعبء الماضي الثقيل والتاريخ وأساطيره المتعلقة بالشعبين المتصارعين، كل ذلك دفع بي إلى استنتاج أن كل القضايا التي تحيط بالصراع ذات أهمية قصوى لأهداف تحالف الحضارات. ولهذا السبب، تتطلب هذه القضايا أقصى اهتمام من الممثل الأعلى للأمم المتحدة، كما تتطلب حذرًا بالغًا في ذات الوقت، بالإضافة إلى تفكير متأنٍ في عامل «الفرصة». وبالتالي، اخترت ألا أتعامل مباشرةً وبصراحة مع اقتراح التحالف الرقيق الذي يشير إلى ما يسميه تقرير المجموعة رفيعة المستوى بفظاظة - في رأيي - «الورقة البيضاء».

وكما تتذكرون، فالورقة البيضاء هي جزء من سياسة توصيات عامة تضمنها التقرير، وهي أيضًا قضية أساسية لملحق رَكَّز بالتحديد على إسهام «أندريه أزولاي» و«هوبرت فيدرين».

ولا يعني إرجاء هذه المهمة بالطبع أننا قد نسينا القضية أو تجاهلناها، بل العكس هو الصحيح. فعلاوة على الاتصالات العديدة التي أجريتها في سيناريوهات موسعة وأماكن كثيرة منذ توليت منصبي، فقد زرت أيضًا إسرائيل والأراضي المحتلة في فلسطين، بما في ذلك قطاع غزة في مايو من العام ٢٠٠٨.

وكانت رسالتي لكلا الطرفين واضحة جلية: لا يُعنى تحالف الحضارات بحل الصراعات المطولة مثل النزاع الإسرائيلي-الفلسطيني، بل على العكس، يعنى التحالف بإيجاد نقطة انطلاق واسعة للحوار يمكن أن تساعد في تهدئة حميَّة الصراعات إن لم تنجح في حلها.

وكان هدفي من هذه الزيارة هو بدء دورة جديدة من الإعداد لدوري الذي فرضه التقرير علي. وكما حدث، كان من الضروري أولاً التواصل على أرض الواقع بهدف تقييم الأسلوب الذي يمكن من خلاله أن يصبح التحالف شريكًا مفيدًا في التعاون في المنطقة، فيما يخص المهمة الموكَلة إليه والأهداف المكافئة له والأغراض والأدوات المتاحة، وأيضًا الاحتياجات المحلية.

والواقع أنني قد أدركت أيضًا دور التحالف في إيجاد نقاط انطلاق للحوار بين النشطاء المتعددين، مع الرغبة في خلق تعاون وإرساء آليات له. إلا أنه إذا كانت الأخيرة مفروضة من الخارج أو أنها أخفقت في تلبية الحاجات المحلية الحقيقية، فإنه من المحتمل أن يصبح إسهامها نحو حل المشكلات متجاهلاً أو ثانويًا.

وفي ضوء اتجاه التحالف نحو تحقيق الأهداف، تكون وجهته هي تعزيز إكمال المشروعات على أرض الواقع، مع التركيز على الناس وعلى تحسين جودة حياتهم بالنسبة للعلاقات، سواءً على أساس جمعي أو فردي. ولهذا السبب، من الضروري أن تقوم المشروعات العملية على مشاركة المستخدمين النهائيين من البداية، بحيث يستطيعون تطوير علاقة حقيقية مع المشروعات ويشعرون بامتلاكهم لها. ولهذا كانت الاتصالات الاستكشافية التي استطعت القيام بها أثناء الزيارة مهمة للغاية. وأضيف أيضًا أن زيارة هذه المنطقة حدثت أثناء العملية التي بدأت في «أنابوليس» مما أعطى أشعة أمل ذات أطياف ودرجات متنوعة، ملأت فراغ المفاوضات الكبير وتغلبت على غياب النتائج العملية التي سادت حتى ذلك الحين.

نعرف أن مثل هذه التوقعات كانت قصيرة الأجل، وسرعان ما تحطمت بعد ذلك، في ضوء عدم قدرة عملية «أنابوليس» على تقديم نتائج أو التوصل إلى حلول. كما نعرف جيدًا الأحداث التي تلت ذلك وكيف بددت حرب غزة في مطلع هذا العام أصغر الآمال في السلام القريب.

وأنا أكتب الآن، وبالرغم من الشكوك العديدة التي لا تزال ملحة لدى الطرفين، قد يمكن لنا أن نأمل مرة أخرى أن في انتخاب الرئيس «أوباما» يأتي بالتزام تجدده إدارته الجديدة، بحيث

تبذل جهدًا أكبر في التوصل إلى حل سياسي من شأنه إيجاد السلام والأمان للشعوب المنكوبة بالمنطقة.

الورقة البيضاء بحسب التقرير

لقد أكد تقرير المجموعة الرفيعة المستوى حول تحالف الحضارات المقدم في نوفمبر ٢٠٠٦ على الصراع الإسرائيلي–الفلسطيني. ولا يعني هذا أن هذا الصراع هو السبب الواضح لكل التوترات بين المجتمعات المسلمة والغرب، بل يفترض التقرير أن القضية الإسرائيلية–الفلسطينية قد اكتسبت قيمة رمزية صبغت العلاقات بين الثقافات والعلاقات السياسات لدى أتباع الديانات السماوية الثلاث بما يتخطى نطاقها الجغرافي المحدود.

وبالتحديد، يحث تقرير المجموعة الرفيعة المستوى التحالف على التصدي للقضية الإسرائيلية– الفلسطينية الأساسية التي أشعلت العداء المتبادل وأطالت العنف في صورة حروب وعنف موجّه ضد المدنيين.

في الواقع، يوصي التقرير بتطوير «ورقة بيضاء»[١] تحلل الصراع الإسرائيلي–الفلسطيني بلا عواطف وبموضوعية بما يمنح منبرًا لأصوات سرد الوقائع من الطرفين، واستعراض وتحليل نجاحات وإخفاقات مبادرات السلام السابقة، وإرساء الشروط التي لابد أن يتم تلبيتها لإيجاد حل للأزمة بوضوح. ويكون الافتراض الأساسي هنا هو أنه بالرغم من عدم إمكانية التوفيق بين الروايتين الإسرائيلية ولفلسطينية المتضاربين بصورة كاملة، فإنه يتعين عليهما الاعتراف أحدهما بالآخر من أجل إرساء قواعد تسوية دائمة. وقد تأمل الورقة البيضاء، من خلال إعادة سرد الحقائق التاريخية، إلى تدارك تباطؤ المجتمع الدولي في مواجهة الحقائق الكامنة وراء هذا التهديد لاستقرار العالم. وقد تساعد صناع القرار السياسيين في حل القضية من خلال دفع الفلسطينيين والإسرائيليين للاعتراف بتاريخ معين، هو تاريخهم الذي له ميزة أساسية ومنقطعة النظير في جعل المجتمع الدولي يتعامل مع الطرفين كمتساويين في طموحاتهما وحقوقهما.

---

١) يشير تقرير المجموعة الرفيعة المستوى إلى «ورقة بيضاء» (الفقرة ٥–٧) يجب أن تسبق مؤتمرًا دوليًا عن الشرق الأوسط (الفقرة ٥–٨) «يجب عقده في أقرب وقت ممكن».

أرائي حول المضي قدمًا –تجنب التباسات الفهم وتوسعة نطاق الورقة البيضاء:

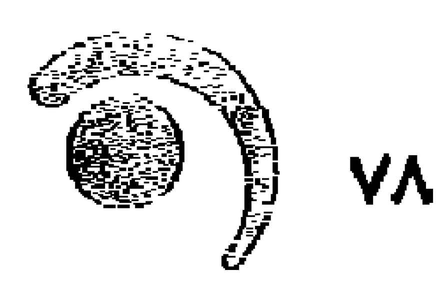
كما في القضايا الإشكالية التي أشرت إليها آنفًا، موقفي هو أننا لا يجوز ولا يمكن أن نظل رَهْن المهاترات اللغوية، خاصةً عندما نواجه مشكلات حقيقية عاجلة يصبح أمامها عدم التحرك نوعًا من الاستسلام، بعيدًا عن الجدل المستخدم.

وبعد ذلك، لا أوافق على تعبير «الورقة البيضاء»، ذلك التعبير المستخدَم في التقرير لأنه غير ملائم بفضل إيحاءاته السلبية التي لا مفر منها في سياق الصراع التاريخي.

إذًا، على المرء أن يتذكر أن الظروف التي أحاطت بإعداد التقرير ونشره أصبحت قديمة. فقد كانت في أوقات غياب شبه تام للعملية السياسية الحقيقية في الصراع الإسرائيلي–الفلسطيني. واليوم لم يعد الأمر كذلك، ومن ثَم يجب القيام بتقييم سياسي للموقف الحالي وللآفاق الحالية للسلام من أجل تحديث محتويات «الورقة البيضاء».

والآن إلى فكرة «الورقة البيضاء». وفقًا للتقرير، يقوم هذا المشروع على الافتراض العام بأن الصراعات تعتمد كثيرًا على الرواية، وأنه لحل الصراعات يجب القيام بعمل موسَّع في وصف المظالم والاتهامات الموجهة من ممثلي الأطراف المتصارعة. وكما هو الحال مع صراعات أخرى متعددة، ينطوي الصراع الإسرائيلي– الفلسطيني على روايتين متضاربتين أيما تضارب. ومن ثم يحتاج الاثنان إلى أن يتم فهمهما والتدقيق فيهما وتحليلهما جنبًا إلى جنب للمساعدة في نزع فتيل التوتر ومستويات الكره والعنف، وفي النهاية دفْع كلا الجانبين نحو السلام. يجب تحليل الروايتين الإسرائيلية والفلسطينية من منظورات متنوعة ومستويات مختلفة. وفي هذا الصدد، يوصَى باستخدام منهج من ثلاث خطوات: معرفة الروايتين، محاولة تقريب الروايتين حتى يتم سد الفجوة بينهما، ومساعدة كلا الطرفين على تقبل صدق الرواية الأخرى واحترامها.

ولطالما اعتقدت أنه لكي تتم هذه المهمة بنجاح، من الضروري الاعتماد على العمل وعلى الخبرات الموجودة فعلاً ثم الانطلاق من هنا. وهذا يعني أمرين: أولاً، كخطوة تمهيدية، من المهم حصر كل الأعمال والخبرات الماضية والحالية، ومقارنة النتائج والانتفاع من الدروس المستفادة من أجل تحديد نوع «الورقة البيضاء» التي تستطيع ملء الفراغات الموجودة وتحديد نوع المبادرة القادرة على إيجاد منهج مبتكر والقيمة المضافة التي تعزز الثقة والحوار بين الأطراف المتصارعة في دولتي إسرائيل وفلسطين الحاليتين.



وقد تتضمن أمثلة للأعمال والخبرات الماضية والحالية في هذا المجال، من بين عدة أمور، «مشروع تطوير المناهج الفلسطينية والإسرائيلية المشترك»، والمسمى بـ «معرفة رواية الآخَر التاريخية»[٢] الذي طوره معهد دراسات السلام في الشرق الأوسط (PRIME)، وتم تنفيذه في بعض المدارس الإسرائيلية والفلسطينية، وهناك «العمل على التعارف» بين اليهود والعرب والذي طورته مدرسة السلام[٣]، بالتعاون مع جامعات متعددة واستمرت لعقدين، ومجموعة من الندوات التي عقدت في كلية كنيدي للحكم، بجامعة هارفارد، حول الروايتين الإسرائيلية والفلسطينية للصراع[٤]. وهذه بعض الأمثلة من بين عدة أمثلة أخرى.

وثانيًا، للمضيّ قدمًا، نحتاج إلى محاولة إعادة تفسير مفهوم «الورقة البيضاء» من خلال توسعة مداها وأهدافها وافتراض أنها قد تطور باستخدام أدوات تواصل مختلفة.

وفي هذه المرحلة، أود التأكيد على نقطتين؛ الأولى تخص رأيي فيما ينقص الورقة البيضاء. وبالنسبة لي، من الجلي الواضح أن الورقة البيضاء، أيًّا كان شكلها ومحتواها والجمهور الموجهة إليه، يجب أن تكون وتظل مبادرة يتم تنفيذها في نطاق تحالف الحضارات. إنه أمر مفروغ منه (وقد نأسف على ذلك ولكننا لا نستطيع تغيير إطار عملنا) أن نتعدى إلى القنوات السياسية للمفاوضات الدائرة. وهو أمر مفروغ منه أن نجاهد في التعامل مع الحلول السياسية الممكنة للصراع. وهذه هي النقطة الأولى التي أود توضيحها. والآن، هل يعني هذا أنه لا مفر لنا من إجراء المباحثات الثقافية أو إشعال «صناعة مؤتمرات الصراع» التي ازدادت على مر السنين؟

لا، أبدًا. وهذه هي النقطة الثانية: ما هو موضوع الورقة البيضاء؟

من وجهة نظري، ثمة مساحة كبيرة لمنهج التحالف في مواجهة الصراع، يمكن فيها استخدام كل الأدوات المتاحة له. وبصرف النظر عن تقلبات المفاوضات السياسية، يمكن للتحالف العمل على مستواه، مما يدفع نحو جهود جماعية تهدف إلى كسر سلسلة العنف بين الإسرائيليين والفلسطينيين.

---

٢) انظر «تاريخ الآخر»، يناير ٢٠٠٨ (الترجمة الفرنسية).

٣) انظر «الهويات الإسرائيلية والفلسطينية في الحوار، منهج مدرسة السلام»، تحرير رباح حلبي.

٤) انظر «الروايتين الإسرائيلية والفلسطينية للصراع»، تحرير روبرت روتبرج.

وإذا أردنا فهم الرواية كهوية شعب مبنيَّة ومشتركة؛ ففي حالة صراع مطول، تميل هذه الرواية إلى أن تكون قصصًا طويلة للصراع أسبغ عليها التاريخ شرعيةً ولكنها تتسبب في تجميد حياة الناس في الماضي. ولذلك، فمعرفة الروايتين شرطًا أوليًا لتفهم سبب صعوبة الصراع الإسرائيلي-الفلسطيني. علاوة على أنه دون فهم تعقده وكيفية تأججه بالعداء المتزايد، سيكون من الصعب فتح العقول وبالتالي تغيير للرواية الجمعية، والذي هو شرط أولي لحل الصراع وأخيرًا المصالحة.

وهذا يعني أن الورقة البيضاء الخاصة بالصراع الإسرائيلي- الفلسطيني، وباستخدام الرواية كأداة، ينبغي أن تكون عملاً جمعيًا من قِبل فريق متداخل المباحث يتكون من أفراد من جميع المجالات، ويضم مؤرخين وعلماء نفس وباحثين اجتماعيين ومعلمين وشباب عامل ومجموعات نسائية وساسة وكتاب ومنتجي الأفلام وفنانين، إلخ.

والافتراض هنا هو أن الرواية الذي تتطور خلال الصراعات الصعبة لها أثر حاد على حياة الناس، ليس فقط على المستوى الذهني ولكن على مستوى التفاعلات والاتجاهات والسلوكيات الاجتماعية كذلك. ومن ثم، تحتاج «الورقة البيضاء» إلى النظر إليها كعملية شاملة تتضمن التاريخ الاجتماعي والثقافي، بحيث تهدف إلى تخطي تاريخ الصفوة والتاريخ الوطني، وبحيث تحوي كل الشرائح الاجتماعية والاقتصادية والخاصة بالنوع الاجتماعي والعمرية. وهذا يعني أن «الورقة البيضاء» قد تأخذ أشكالاً مختلفة وتدخل في العمل بأساليب متنوعة، سواء أكانت معزوفة موسيقية أم فيلمًا أم موقعًا إلكترونيًا أم نصًا مكتوبًا. الواقع أن الفكرة هي استخدام أفضل الأدوات وأكثرها فعالية لتحقيق هدفنا النهائي، وهو ليس أبدًا الوصول إلى رواية مشتركة متفردة، ولكنه حصر الرواية في فترة الماضي الذي يعود لها وتفريغ مخزون الحنق وفض التشابك بين التاريخ والزمن الحاضر، وكما نتمنى، فتح أبواب إمكانات فرص جديدة.

كيف يمكن تصميم هذا العمل؟ ما المنهج التي ينبغي تبنيه؟ وعلى أي مستوى؟ وما المجموعات التي يجب أن نستهدفها؟ وما الإجراءات التي يجب أن نتبعها؟ وما هي أنواع الأدوات؟

تبقى كل هذه التساؤلات مفتوحة، ولهذا سبب عقدت اجتماع عصف ذهني في فبراير الماضي في ليشبونة مع عدد من الأفراد المطّلعين (أي صناع رأي وعلماء ومؤرخين ودبلوماسيين



ومنتجي أفلام ونشطين) من ذوي الخبرة الرشيدة و/أو المعرفة بالصراع، وهدفت هذه الجلسة إلى توليد أفكار جديدة والعثور على مناهج مبتكرة وتوسعة منظورنا ومعرفتنا. والواقع أن المهمة الوحيدة التي طلبتها من المشاركين كانت مناقشة الورقة البيضاء ما لها وما عليها، وسواء يجب أن تكون تقريرًا أم عملية، موضحين كيفية رؤيتهم لها ولماذا يعتقدون في جدوى هذه المحاولة أو عدم جدواها.

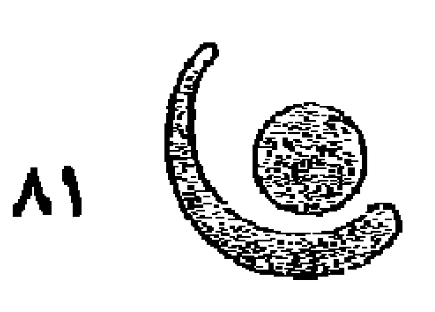
نحو ورقة بيضاء تدعمها عملية بيضاء

المهم هنا هو أننا ربما كنا بحاجة إلى أدوات متعددة مختلفة لتحقيق هذا الهدف الفريد والمشترك، وهو لتحرير الإسرائيليين والفلسطينيين من عبء الممتلكات والذكريات وأفكار الماضي، ولمساعدتهم على إقامة حوار مبني على تعاون مستقبلي ممكن.

ومع اعتبار النقاط السابقة، واعتبار أن تحالف الحضارات يأتي بمنظوره الثقافي الخاص عن إدارة الصراع وتصالح ما بعد الصراع، أريد أن أؤكد من وجهة نظري على المهام التي حددها تقرير المجموعة رفيعة المستوى فيما يخص ما يجب أن تقوم به «الورقة البيضاء» في إطار أهداف التحالف ومبادئه ومجال عمله.

هذه هي ملاحظتي الأولى.

ثانيًا، يجب توسيع مفهوم «الورقة البيضاء» في حد ذاته وتحديثه وإعادة تفسيره وفق الخطوط التي شرحناها باختصار، مع التمسك بأهدافه الأساسية ولكن باستخدام مناهج مبتكرة. وفي المقام الثالث، تأتي الورقة البيضاء في توقيتها المناسب بسبب تزامنها مع الحرب الأخيرة بين إسرائيل وحماس، ووقف إطلاق النار الهش القائم حاليًا، والسياق الدولي الجديد. ومن المؤكد أنه سيظل هناك غضب في العالمين العربي والإسلامي ضد إسرائيل والولايات المتحدة و«الغرب» عامة. وسوف تكون هناك اختلافات عديدة في الرأي العام والسياسي الإسرائيلي حول الخطط التي يجب اتباعها في المستقبل. وسيظل هناك المزيد من الغضب في كل مكان، وستستغرق المصالحة السياسية بين الإسرائيليين والفلسطينيين بعض الوقت. فضلاً عن أن المصالحة بين فتح وحماس مطلوبة؛ لأنه بدون وجود جهة موحدة في الجانب الفلسطيني، سيكون من الصعب



الدعوة لحل إقامة دولتين. إلا أنه كلما أسرعنا في التغلب على عوائق الحنق، أمكن إنهاؤها بشكل أسرع، وأمكن كذلك أن يتعامل الطرفان كمتساويين في السراء والضراء بصورة أسرع.

وبالنسبة لي فهذه هي النقطة الحاسمة. فبدون الشعور بالمساواة، لا يمكن أن يكون هناك حوار، ودون الحوار، لا يوجد هناك أي احتمال للسلام المستدام؛ مما يعني أمرين: أولهما، أنه لا يمكن أن يكون الهدف من وراء «الورقة البيضاء» هو إنتاج تقرير فحسب. ثانيهما، أنني أفكر في عملية (أي عملية اجتماعية واسعة المدى) يتم الحث عليها بين الجهتين المتصارعين وداخلهما، وذلك لإعطائهما الفرصة للعيش سويًّا وليكونا جيرانًا مسالمين. وهي مهمة جسورة؛ لأننا للأسف لم نصل حتى الآن إلى مرحلة ما بعد الصراع، ولسنا في إطار ما بعد الصراع. وهي مهمة جسورة كذلك لأننا يجب أن نعمل على الرغم من عدم وجود فكرة واضحة عما ستكون عليه إستراتيجية الولايات المتحدة الجديدة للسلام في الشرق الأوسط، أو الخطوط العريضة للتسوية النهائية للصراع، وهل سيكون هناك حل نهائي للصراع في المستقبل القريب أم لا؟

إن علينا العمل فوق أنقاض ستين عامًا من الصراع، يواجه فيها أحد المتصارعين شقاقًا داخليًّا ويواجه الآخر حكومة منتخبة منقسمة. ولكن بالرغم من عِظم التحدي، علينا محاولة العمل مع الطرفين، دون تفضيل الإسرائيليين على الفلسطينيين أو العكس.

علينا محاولة إشراك الجانبين؛ لأن عدم فعل شيء يقوِّض أي حل سلمي مستدام إلى الأبد.

علينا أن نجرؤ على التغيير.

أولاً، تغيير قلوب الناس وعقولهم وأفكارهم، وأن نساعد الناس على تغيير القصص التي يختلقونها ويتبادلونها حول الصراع، تلك القصص التي تؤثر في حله وتسهم في استمراره. وفي النهاية، من المعروف أن الرواية لا تفسر الحقائق والأحداث فحسب، ولكنها يؤثر أيضًا على ما يُكوِّن أو لا يُكوِّن الحدث. ومن ثَمَّ، ليس من الكافي إرساء حقيقة القصة؛ لأنه في مواقف الصراع، تتنازع الحقائق والإدراكات فيما بينها ويكون لها الثقلُ نفسه.

ثانيًا، تغيير اتجاهات الناس الاجتماعية وتفاعلاتهم. وفي مواقف الصراع، سيكون هناك دائمًا ما يسميه العلماء «مثلث الصراع» المُكوَّن من كلٍّ من: المعتدي والضحية والمنقِذ. وغالبًا ما يكون

هذا نسقًا متكررًا، ليس فقط بالنسبة للمواقف الفعلية وآليات القوة، بل أيضًا بالنسبة لرواية العنف، كما أوضحتْ «ناتالي لوزي» في دراسة لها.

وفي رأيي، تختص الورقة البيضاء بتلك العمليات، وتهدف إلى التخلص من الآثار المدمرة لهذا المثلث ومنعه من إعادة إنتاج ذاته في أشكال مختلفة. ونحتاج إلى كلٍّ من ورقة بيضاء ومنهج، ولماذا لا تكون بيضاء وهو لون السلام؟ إنها مهمة تتطلب منا أن نمضي بها قُدُمًا في خطة العمل القادمة.

٤ – التحالف كنقطة انطلاق حوار شامل للجميع

من بين تحديات التحالف الأساسية التي سيواجهها – مع تعميق ارتباطه بالمجتمع الذي تكونه مجموعة الأصدقاء – هو احتمال إعادة إنتاج مناطق الخلاف القديمة التي تُقسّم تماسك الدول الأصدقاء في الأمم المتحدة وداخل شبكة مجموعة الأصدقاء.

ومن الحقائق المتعارف عليها أن الانقسامات المتأصلة التي تعيق التقدم كثيرًا ما تصيب المجتمع الدولي، بحيث تشق تكتلات الدول طريقًا للصراع المتمركز حول عدد من القضايا التي تبدو معقدة مع ضعف احتمال التوصل إلى اتفاق.

ومن المزايا الأساسية لمجموعة الأصدقاء أنها تعمل على أن تتخطى في عملها الحدود الضيقة لهذه الخلافات، وقد ظلت حتى الآن خالصة من تأثيرها المُفرِّق.

ولذلك، سيكون التحدي الذي يواجه التحالف هو استمرار إتاحة فرص للحوار، واستمراره كمصدر للنقاش الخلاق والبناء حيال القضايا بين الثقافية ذات التأثير الدولي، وكنقطة انطلاق للعمل الهادف للنتائج، بحيث يشمل عددًا كبيرًا من الأمناء (الدول والمنظمات الدولية والشركات والمؤسسات والجمعيات الأهلية والأيادي البيضاء الفردية) ويجمع بين منهجَي التحرك من أعلى لأسفل ومن أسفل لأعلى.

وفيما يخص النقطة الأخيرة، أود أن أؤكد أنه كنقطة انطلاق للحوار، ينبغي على التحالف أيضًا أن يدعو القادة الدينيين لطاولة النقاش ويدمج مُدخَلات حوارات الأديان داخل الجدال.

وفي يومنا هذا، ثمة اعتراف متنام بأن نجاح عمليات السلام في العديد من أنحاء العالم يعتمد على الانخراط الفعال في المجتمعات الدينية والذي كثيرًا ما يكون له تأثير كبير على المكونات الأكبر. إلا أننا نواجه مفارقة؛ لأنه من ناحية تغيب آليات الانخراط هذا، ومن ناحية أخرى هناك انتشار لما يطلق عليه «مبادرات ما بين الديانات». ولذلك، ثمة حاجة إلى نقاط انطلاق تساعد في إعداد التربة الصالحة لهذه العمليات.

وفيما يخص النقطة الأخيرة، يبدو أن التحدي ينطوي على ثلاث نقاط.



أولاً، زيادة الوعي لدى القادة السياسيين وصانعي السياسات بأهمية الحركات الاجتماعية للنشطاء وطبيعتها وتنوعها، تلك الحركات التي يحركها الإيمان الديني، بالإضافة إلى التأثير الاجتماعي للمبادرات بين الأديان.

ثانيًا، ربط القادة الدينيين بعملية الحوار السياسي، خاصةً بسبب دور الدين وعلاقته بالتغير الاجتماعي، مثل قضايا التعليم والعدالة الاجتماعية ومحاربة الفقر والمشاركة المدنية وتأثير الإعلام.

ثالثًا، استكشاف فرص منع الصراع وحله والتوسط الذي يتضمن القادة الدينيين والأطراف النشطة.

ويحتل التحالف مكانًا بارزًا في تعزيز هذا النوع من المشاركة على المستويين القومي والمحلي، وداخل نظام الأمم المتحدة. فيستطيع التحالف توفير منتدى للحوار بين المبادرات المختلفة بين الأديان أو بين القيادة السياسية والحركات الدينية التي لا تتضمن عنفًا، تلك التي كثيرًا ما تمتلك مفتاح المفاوضات الناجحة والقدرة على تنفيذ السياسات. وفي هذا الصدد، يستطيع التحالف – من خلال عمل الممثل الأعلى – أن يمارس دورًا رابطًا ويوفر في النهاية نقطة انطلاق لعمليات تتخطى التحالف.

وفي الأمور التي يتعامل معها التحالف، تتواجد بالفعل اختلافات في الإدراك ووجهات النظر لا ينبغي تجاهلها أو تجنبها؛ لأنها في النهاية جزء من المشكلة التي من المفترض أن يجد لها التحالف حلاً. وإذا لم تكن الاختلافات مهمة، لما كان هناك سبب لوجود التحالف من الأساس.

إلا أن التحالف هو مبادرة موجَّهة نحو النتائج ويهدف إلى تغيير حياة الناس العاديين الذين يتشاركون فيما هو أكثر مما يختلفون حوله. وإذا أتيحت لهم الفرصة، فإنهم سوف يستكشفون مصالحهم المشتركة حتى عبر الانقسامات الجغرافية-السياسية.

ولهذا فهدف التحالف هو تعزيز الحوار بين الثقافات كعملية تتكون من تبادل مفتوح ومحترم أو تفاعل بين الأفراد والجماعات والمنظمات ذات الخلفيات الثقافية والدينية والرؤى العالمية

المختلفة. ولأن الحوار بين الثقافات قد يحدث فقط في بيئة يضمن فيها الفرد أو الجماعة الأمن والكرامة وتكافؤ الفرص والمشاركة، فإن التحالف يظل مبادرة سياسية للغاية.

نحن لا نعيش في عالم مزدوج، ولا يتحتم على التحالف اتباع إما «سياسة المواجهة» أو اتباع «منهج ثقافي بحت». فهذه ازدواجية وهمية. فما يحتاجه التحالف فعلاً هو إستراتيجية عالمية متزنة تفضل السياسات والجهود المحلية الفعالة. فإن السلام يصبح فعالاً عندما تمتد جذوره داخل المجتمعات المحلية وداخل الأفراد والعائلات. فالعنف يبدأ في البيوت وفي الشوارع وفي الأحياء وفي المدن، وهذا ما يجعل من الضروري تعزيز قبول التنوع واحترام الآخرين.

ولا يُعتبر الحوار بين الثقافات وبين الأديان وحده سببًا كافيًا لمواجهة التطرف والراديكالية المتناميين حول العالم. ولكن من المؤكد أنه شرط أولي ضروري لمنع الصراعات وبناء السلام. فالحوار بين الثقافات قادر على أن يعزز التفاهم أكثر بين المجتمعات وأن يبني تفاهمًا مشتركًا حول القيم المشتركة، مثل التسامح والكرامة والاحترام والاستقلالية وحقوق الإنسان، التي هي جميعًا ضرورية لاستمرار «المجتمع الناشئة». ويتطلب بناء السلام بعض الأرض المشتركة بين الخصوم؛ فعليهم أن يعترفوا بأن العنف والإرهاب لا يقودان لشيء وأن الحوار السياسي هو السبيل الرئيسي لحل الخلافات وتلبية الحاجات القومية أو المجتمعية بشكل أفضل.

ومن المهم أن نكرر أن الدبلوماسية على المستويين المحلي والمدني وفي القضايا الثقافية والدينية يجب أن تصبح أولوية، وأن تستخدم كمورد لصنع سلام دائم حيال الصراعات الكبرى.



٥- كيف يمكن للتحالف أن يصبح مبادرة مستدامة للشراكة العالمية من أجل السلام؟

لابد أن أقول إنني مبهورٌ بالآمال العظمى التي أوجدها التحالف، والقوة الهائلة التي يبدو أن مجموعة الأصدقاء تقدمها له. فمن ناحية، لا شك في أن التحالف يغطي مجالاً للعمل ينقصه الانتباه السياسي والسياسات الملائمة بشكل كبير. ومن ناحية أخرى، لطالما تساءلت: «كيف سيُحدِث التحالف فرقًا، وكيف يمكن تعزيز قيمته المضافة، مع تجنب العوائق وخلق فرص جديدة؟»

ولكي نتصدى لتحدي خلق أوضاع مستدامة للعيش في عالمنا معًا، نحتاج إلى إطار عمل عالمي مشترك. إلا أن العمل سيظل دائمًا محليًا داخل عملية العولمة التي تحتوي على تهديدات وتحديات وفرص ومشكلات ومخاوف وتطرف وعنف وصراعات وحروب. وهو ما يجعل الالتزام بالتعددية مفتاحًا للنجاح.

ولا أشك في أن أصحاب المصالح سيقومون بالتدقيق في التحالف، كمبادرة مبتكرة. وبالنسبة لي، هذه بُشرى؛ لأن الشفافية والمحاسبية ضروريتان في تقييم المشروعات التجريبية مثل التحالف. والسؤال الذي لا بد من طرحه الآن هو: كيف يمكن للتحالف أن ينشأ من خطة نوايا حسنة إلى مبادرة مستدامة؟ في رأيي، لا بد من تلبية ثلاثة شروط لجعل التحالف مشروعًا ناجحًا يسهم في دعم السلام عالميًا. وترتبط هذه الشروط بثلاث لبنات تعتبر هي مكونات التحالف والتي أشرت إليها من قبل.

أولاً، على الدول أن تُظهر التزاما قويًا نحو أهداف التحالف؛ وأن يكون ذلك في المقام الأول على المستوى الداخلي، داخل مجتمعاتها وجماعاتها. ولهذا طلبت من أعضاء مجموعة أصدقاء التحالف تطوير «خطط قومية للحوار عبر الثقافات» في دولهم والتركيز على أربعة مجالات أساسية للعمل: الإعلام والشباب والتعليم والهجرة.

ولهذا أيضًا سأُصر أكثر وأكثر على منهج إقليمي لدعم المبادرات الإقليمية والتنسيق الإقليمي والاستراتيجيات الإقليمية للحوار بين الثقافات.

وسوف يتم دعم هذه المشروعات الإقليمية إما من المنظمات أو الكيانات الموجودة بالفعل أو من دولة أو مجموعة من الدول في إقليم ما. وعلى المدى البعيد، يبدو أن الرهان سيعقد على كيانات الأمم المتحدة وذلك لتجنب التكرار وحتى يتسم التحالف بالوحدة والاتساق والفاعلية ليواصل نشاطاته. وسوف يكون دعم هذه الشبكة بالتأكيد مهمة متضمنة في خطة العمل القادمة.

وسيكون التحالف قادرًا على جعل أهدافه العالمية لا تطغى عليها صفة العولمة؛ فقط من خلال الاستثمار في أساس إقليمي قوي تدعمه شبكة قومية ملائمة، ومن ثَمَّ تخرج بنتائج على المستوى المحلي.

ثانيًا، على التحالف ممارسة دور قيادي في التصدي للقطبية المتنامية بين الجماعات والمجتمعات، من خلال تعزيز شبكة الشراكات مع المنظمات والهيئات الدولية لضمان وحدة الهدف وضمان الأثر التراكمي للعمل المنسق.

والآن، أود التأكيد فقط على مسألة وضع التحالف في داخل نظام الأمم المتحدة. وأعني بهذا شيئين مختلفين. من ناحية، لا يمكن للتحالف التقدم إلا إذا عظّم من تفاعلاته وشراكاته مع هيئات ومؤسسات الأمم المتحدة الأخرى ذات الصلة. وللحفاظ على نطاقه العالمي ولحماية وحدته واتساقه وضمان العمل الفعال، على التحالف أن يبتكر شبكة مرنة من الإجراءات مع وكالات الأمم المتحدة ولجانها ومكاتبها حول العالم. ومن وجهة نظري، هناك احتمال كبير لتطوير التعاون والتكامل؛ لأن التحالف سيميل إلى الظهور كأداة للدبلوماسية الوقائية التي ستستخدم في مواقف ما قبل وما بعد الصراع ذات الطبيعة الثقافية.

إن التحالف لم يتم تصميمه كوكالة جديدة مستترة من وكالات الأمم المتحدة. فتكمن القيمة المضافة للتحالف في قدرته على خلق التعاون بين شركائه، ويكون له بذلك أثر متراكم. فلا يهدف التحالف إلى أن يكون وكالة إدارة مركزية للمشروعات؛ فليس هذا على الإطلاق دوره الأساسي. إذ ينبغي أن يظل التحالف مبادرة سياسية ذات قدرة سريعة على المناورة والعمل

(رغم قوة التعبير) وذات طاقة تعبئة وتجميع. وإلا فإننا سوف نكون صورة أخرى لليونسكو، وهذا ليس بالتأكيد هدف التحالف.

ومن ناحية أخرى، أعتقد أن الوقت قد حان للتفكير في دفع الإدراج الرسمي للتحالف في جدول أعمال عام ٢٠٠٩ للجمعية العامة للأمم المتحدة. وفي رأيي، سوف يقوي ذلك التحالف من عدة وجهات، خاصةً من ناحية الشرعية والمحاسبية السياسية، بالرغم من طبيعته المتفردة.

ثالثًا، على المؤثرات غير الحكومية (مثل الجمعيات الأهلية والقطاع الخاص والمنظمات التطوعية والمدنية، والجماعات المحلية والكنائس والمنظمات الأخرى الدينية) أن تترابط ترابطًا وثيقًا؛ لأنها تمارس دورًا حاسمًا في بناء أساس شروط السلام.

هذا هو الجانب الأساسي الذي قد يساعدنا في إحداث التغيير، والذي تردد ذكره بشكل موسع في كل التقارير التي تدور حول الإصلاحات الضرورية للمجتمع الدولي، خاصةً الأمم المتحدة.

قد تقود منظمات المجتمع المدني جدول أعمال التحالف قُدُمًا. وهي شريك لا غنى عنه لتحقيق نتائج، كما تستطيع دفع عجلة العمل داخل الدول وتعبئة الحركات الواسعة النطاق ومحاسبة القادة على مدى التزاماتهم. كما إنها لا غنى عنها في مواقف الأزمات وفترات ما بعد الصراعات، وفي لحظات التوتر بين الدول، بحيث تصبح الجمعيات الأهلية القومية والدولية شركاء فاعلين.

وينطبق نفس الأمر على المؤسسات وعلى قطاع الشركات. فهي نقاط انطلاق مهمة لتعزيز المسئولية والمحاسبية الاجتماعية المشتركة، علاوةً على أنها تمارس دورًا حيويًّا في توليد الحلول المبتكرة وفي الإسهام في التمويل. إن ائتلاف المؤسسات الخاصة والتحالفات الخاصة والعامة معًا هي سبيل ديناميكي لنقل الموارد المالية والتقنية للمساعدة في تحقيق أهداف التحالف.

وبصورة عامة، سيكون التحالف من خلال هذا الإطار قادرًا على الوفاء برسالته العالمية لبناء الجسور بين المجتمعات ولتعزيز الحوار والتفاهم وتحفيز الإرادة السياسية الجمعية للتعامل مع الاضطرابات العالمية، كما هو منصوص عليه في تقريره الملهم.

وفي رأيي، إذا تمت تلبية الشروط الثلاثة المذكورة آنفًا، فسوف تحدونا الآمال العظمى بأنه في ظل وجود إستراتيجية ملائمة ومواتية للعمل في المجالات الأربعة للتحالف (التعليم والشباب والإعلام والهجرة)، فستسهم هذه المبادرة في بناء ظروف السلام المستدامة عالميًّا.

وفيما يخص دوري، فإنني سأستمر في بذل قصارى جهدي لدفع التحالف قدمًا ولدعم إمكاناته في تعزيز إدارة التنوع الثقافي ومنع الصراعات وبناء السلام عندما تكون الانقسامات الثقافية والدينية جزءًا من المشكلة.

إننا نعيش في عصر معقَّد، تتزايد فيه الاتجاهات العرقية وكذلك التطرف. ويميز حياتنا اليومية التحيز والقوالب التي تضخم القطبية بين الثقافات وتأجج التعصب. إلا أنه هناك بُشرى؛ فكمجتمع دولي، نحن الآن على دراية بأهمية التصدي للانقسامات الثقافية والدينية، وبالحاجة إلى إدراج الحكم الرشيد للتنوع الثقافي ضمن الأجندة الدولية.

وعلى مدى السنين القليلة القادمة، أتمنى أن أرى التحالف يشترك في مهام تساعد على إيجاد نظم تعليمية أفضل وإعلام أكثر تجاوبًا وإدارة أكثر فاعلية للتنوع الثقافي. كما أتمنى أن أرى التحالف أكثر انهماكًا في النشاطات التي تبني الثقة عبر الصفوف العرقية أو الدينية داخل المجتمعات وبينها.

آملُ أن نحقق هذه الأهداف.

وكل هذا يعني أنه خلال السنتين القادمتين، سيواجه التحالف تحديات أساسية ستة، في صورة مهام ذات أولوية:

أول تلك الأولويات سيكون الاستمرار في تعزيز النقاش المستنير القائم بين النقاط المركزية والشركاء الآخرين ذوي الصلة حول الخطط القومية. علاوة على أنه ينبغي ظهور منهج أكثر شمولاً لوضع المعايير والسياسات الممكنة المشتركة والاستراتيجيات، وذلك لتحقيق الحكم الرشيد للتنوع الثقافي. كما ينبغي أن يكون نموذج الخطط القومية والمعايير التي تمد القرارات بالمعلومات حول طبيعة مشروع «الممارسة الرشيدة»، وتنفيذ السياسات الملائمة للحوار بين الثقافات والحقوق الثقافية بعضًا من الموضوعات ذات الأولوية. وفي هذا الصدد، يصبح التعاون بين المنظمات الدولية والإقليمية وأعضاء مجموعة الأصدقاء والمعاهد الأكاديمية والبحثية أمرًا أساسيًا.

ثانيًا، توطيد الأفق العالمي للتحالف من خلال زيادة عدد أعضائه وتوسيع مجال عمله وتعميق موقعه الإقليمي في جنوب أمريكا وإفريقيا وآسيا. وينبغي محاولة الوصول تدريجيًا إلى وجود



إقليمي للتحالف أكثر اتزانًا وقوة. ولكن لن يتم تحقيق ذلك الهدف إلا إذا ألزمت الدول الأعضاء نفسها بتنفيذ الخطط القومية للحوار بين الثقافات، وإلا إذا قامت بعض المبادرات الإقليمية بتعزيز الحكم الرشيد للتنوع الثقافي.

ثالثًا، التشجيع على المضي قدمًا في تنفيذ الالتزامات الصادرة عن منتدى إسطنبول وإحراز تقدم أكبر نحو نتائج مدريد وتطوير مشروعات وشراكات جديدة.

وتخص الأولوية الرابعة القضايا التنظيمية والمالية. ولكي يصبح مبادرة مستدامة، على التحالف أن يوطد كلاً من هياكله العاملة على مستوى العالم وصندوق الائتمان الخاص به. كما ينبغي التوصل إلى تنسيق أفضل مع الوكالات والهيئات المتخصصة للأمم المتحدة وكذلك مع المنظمات الأخرى أو العمليات الإقليمية وتنفيذها على المستوى المحلي في العام القادم.

وسوف يحظى جمع الدعم المالي بالاهتمام، وهذا نظرًا لدوره الحاسم في استمرار ومصداقية التحالف. وسيكون تكوين مجموعة من الداعمين الملتزمين (بما في ذلك الحكومات والمنظمات الدولية والمؤسسات والقطاع العام والأفراد) على رأس الأولويات.

وتختص الأولوية الخامسة بدعم الوصول العام بالتحالف من خلال الإعلام وذلك عن طريق تنفيذ إستراتيجية عالمية فعّالة.

وأخيرًا وليس أخرًا، ستكون الأولوية السادسة هي السياسة العالمية، أي إعطاء صوت أعلى للتحالف في المجتمع الدولي، وجعله أكثر مصداقية، وجعله أداة فعالة للدبلوماسية الهادئة والذكية لتحقيق شراكة عالمية للسلام.





ISBN 978-977-452-159-1

لمزيد من المعلومات برجاء زيارة الموقع الإليكتروني
For more information, please visit the AoC website:
www.unAoC.org